برتقال ونارنج يعطران ارجاءها في الخريف ويزينانها فى الشتاء . وتكون مساكنها ذات حدائق يتجلى فيها الفن الريفي بين أحواض الأزهار المزهرة وخطوط الطماطم العطرية وأعواد الورد أو الفل وحصا اللبان . وسوى ذلك مما يصل اليه ذوق التلاميذ الفني وارشاد المدرس . وتكون تلك المدرسة مع ذلك مدينة فاضلة صغيرة تقوم بدورها فى الانتاج المادى من جهة وفى التربية من جهة أخرى . فتخرج لنا رجالا فى الغد نمت فيهم الحياة الفاضلة عادة وتأصلت فيهم الرجولة بأوسع معانيها — مع الاحتفاظ بحياتهم الريفية وحبهم لعمل الحقول وهذا أجل ما ترمى اليه البلاد

الجلسة الختامية

خطبة أحمد فهمى القطان بك

(تجارب عملية فى التعليم الاولى)

حضرة الرئيس . سيداتي . سادتي .

لا أقف موقفي هذا لأعلمكم بنظريات تعرفونها كما أعرفها. وانما وقفت لألقي على أسماعكم تجربة جربتها بنفسي فربما كان فيها نفع كبير فى توجيه الجهود لخدمة التعليم الاولى

لقد كنت مديراً للتعليم فى مجلس مديرية الغربية وفى أثناء قيامى بهذه الوظيفة اتفق أن ظهر تقرير لجنة تعميم التعليم وكان ذلك فى أواخر

سنة ١٩١٨ وقد ذهبت تلك اللجنة فى تقريرها الى انشاء مدارس فى مدة ٢٠ سنة لاجل ٨٠ ٪ من الذكور و ٥٠ ٪ من الاناث ممن تتراوح أسنانهم بين السادسة والحادية عشرة .

وكان حالة مكتب برما الراقى قد لفتت نظري فان هذا المكتب قد تدهور تدهورا شديدا فمن لى أن أجرب تجربة جديدة هى أن أجعل التعليم فيه نصف نهارى للذكران ونصف نهارى للاناث وليليا للاميين على أن تكون الحصة نصف ساعة وعلى أن يرتاح المعلم فى الاسبوع يومين أحدهما يوم الجمعة بالضرورة والثانى يختاره بنفسه وقدمت بهذا الرأى اقتراحا هذه صورته :

مقرر لهذا المكتب أربعة من المعلمين سوى ناظره وميزانيته فى السنة ٢٩١ ج م تقريبا وبه من التلاميذ المقيدين الآن تسعة عشر تلميذا يحضر منهم غالبا عشرة تلاميذ ولو أن كل من غاب عومل حسب القانون لعد أثراً بعد عين

فيكون متوسط ما ينفق على تعليم التلميذ الواحد ١٥ ج م و ٤٠٠ مليم

وهذا مبلغ كبير يكفى لتعليم عدد عظيم من أبناء المكاتب اذا اتبعنا طريقة غير الملتزمة بهذا المكتب ، وبما أن حالة المكتب آخذة فى التدهور وليس من المنتظر أن يصير به عدد تطمئن النفس الى صرف تلك الميزانية عليه ، وقد بذلنا كل المساعى الممكنة للنهوض به فلم يكن لذلك من أثر فى الاقبال عليه وترجع الاسباب في ذلك على ما أرى الى :-

١ - عدم وجود مكاتب اعانة بالبلد الذي هو به لان بها مكاتب أهلية

لا يزال فقهاؤها متمسكين بتقديم العادات فى التعليم . فهم يبغضون النظام ويميلون الى الانفراد مع ان تعليمهم لا يتفق وحاجة المكتب فان الكثيرين من التلاميذ قلما يجيد فهم ما هو أساس القبول بالمكاتب الراقية اذ بين هؤلاء التلاميذ من لم يحفظ من كتاب الله تعالى اكثر من ثلاثة أجزاء فضلا عن عدم كفاءته في غيره من المواد الأخرى حال القبول

٢ ـ اعتبار أولياء أمور التلاميذ ما يتقاضاه المجلس من ثمن الكتب والادوات غرامة كبرى لا يطيقون سدادها ولذا يفضلون التعليم بالمكاتب الاهلية على الانتفاع بذلك المكتب خصوصاً وأنهم ميالون بفطرتهم الى الانتفاع بابنائهم في أشغالهم الزراعية والتجارية وذلك مالا يتيسر لهم مع الحاق أبنائهم بذلك المكتب

٣ ـ امتحان القبول بالمكاتب الراقية قد يكون على ما يظهر عائقاً عن الالتحاق به لما تقدم من عدم كفاءة المتعلمين ولو أن بالمكتب فرقة تحضيرية لكانت سبيلا الى تغذية الفرق الاخرى

٤ ـ ما رسخ فى أذهان العامة من أهالي البلد من أن التعليم به داع لاهماله حفظ القرآن الكريم وان حفظه انما يتم بالمكاتب الاهلية وهذه الفكرة وان كانت خطأ الا أن حالة المكتب تأثرت بها غالبا وسر وجودها فقهاء المكاتب الاخرى بالبلد .

فلهذه الاسباب اقترح أن يحول المكتب الى طراز جديد قد يكون بحكم جدته مشوقا للاقبال على التعليم مع مراعاة :(١)جعل التعليم مجانا (٢) الغاء امتحان القبول (٣) صرف الادوات مجانا . (٤) وضع

برنامج سهل يتفق مع حاجة ورغبات الامة . (٥) اعطاء القرآن الكريم نصيبا كبيرا من الزمن والعناية . (٦) الاكتفاء بنصف اليوم لدراسة التلميذ ليصرف باقيه فى مساعدة والده فى أعماله . (٧) شموله تعليم البنين والبنات وذلك مع اختلاف زمن تعليم الطائفتين . (٨) البدء بتعليم الهجاء المستجدين والمستجدات فان لذلك فوائد منها :

(١) زيادة الاقبال على التعليم (٢) زيادة عدد المتعلمين فتقل الامية. (٣) الجمع بين تعليم البنين والبنات . (٤) الاقتصاد فى النفقات فان من الممكن أن يكون للمكتب ناظر ومعلمان يعلمون البنين قبل الظهر والبنات بعده على ما يأتي . (٥) مشاركة التلاميذ والتلميذات لآبائهم وأمهاتهن نصف اليوم . (٦) تقوية العضلات بسبب الاشتغال بالاعمال المختلفة والعقل الحكيم فى الجسم السليم . (٧) رغبة التلاميذ بعد انتهاء زمن التعليم فى مشاركة آبائهم فى أعمالهم لاعتيادهم ذلك ابان التعليم . (٨) عدم ضياع أى فائدة على المتعلمين لان نصف اليوم يمكن التعليم فيه لمقدار من المواد الدراسية لا يقل عن اليوم كله خصوصا وان من المعلوم أن الناشئين يملون التعليم وتقصر أذهانهم عن الادراك بطول زمنه لقصر أفكارهم وميلهم الى الحركة وحاجة الاجسام للنمو السريع . وانى أعتقد اعتقاداً جازما أنه يمكن تعليم الطفل فى نصف ساعة ما يراد حجزه من أجله داخل حجرة الدراسة ساعة وقد دلت التجارب والمشاهدات على صدق ذلك مع أن صغار السن لا يحتاجون الى معلومات تستدعي أكثر من ذلك الزمن للمادة الواحدة ويكفيهم القليل وان لكل جديد لذة تدعو للتشويق والانتباه

والاطفال أحوج ما يكون لما يشوقهم فالزمن الدراسى يختلف باختلاف السن وتلك صورة الجدول الذى اري السير على مقتضاه

قبل الظهر للبنين				بعد الظهر للبنات			
من		الى		من		الى	
ق	س	ق	س	ق	س	ق	س
٣٠	٧		٧	٣٠	١٢		١
٠٥	٨	٣٥	٨	٠٥	١	٣٥	١
٥٠	٨	٢٠	٩	٥٠	١	٢٠	٢
٢٥	٩	٥٥	٩	٢٥	٢	٥٥	٢
١٠	١٠	٤٠	١٠	١٠	٣	٤٠	٣
٤٥	١٠	١٥	١١	٤٥	٣	١٥	٤

ويمكن أن يختلف ذلك باختلاف طول النهار وقصره (صيفا وشتاء)

بهذا يمكن أن ينهض المكتب نهوضاً يوازى مصروفاته وتتفق فائدته الكبري مع حاجة الامه وقبول الاهالى

على أنه نوع جديد من التعليم يصح أن يكون فاتحة لتعميم التعليم قد تاجيء الضرورة إلى اتخاذ مثل تلك الطريقة لعدم توافر المعلمين والامكنة المناسبة على أن فيه من الاقتصاد فى النفقة ما فيه وبه يسهل تعميم الفائده التى ينشدها جميع الطامحين بأنظارهم إلى الرقى

ولو نهج مجلس مديرية الغربية وقام بهذه التجربة التى أرجو نجاحها مهد السبيل عملياً نحو الاسراع فى ازالة الامية وتعميم التعليم وخطا خطوة واسعة نحو تحقيق أمانى البلاد

مدير التعليم

أحمد فهمى القطان

نوفمبر سنة ١٩١٩

واليكم رأى اللجنة العلمية لمجلس مديرية الغربية فى هـذا الاقتراح منعقدة فى ٦ ديسمبر سنة ١٩١٩

اطلعت اللجنة على هـذا التقرير وعلى الـكتـاب الوارد من حضرة عمدة البلدة المظهر استعداده لدفع ١٢ جنيها فيما لو انشأ المجلس فرقة تحضيرية بالمكتب الراقى نظرا لعدم وجود كتاتيب اعانة بالبلد ورأت ما يأتى :

حيث أن ميزانية المجلس لا تسمح بعمل مكاتب جديده ترى اللجنة الموافقه على اقتراح حضرة مـدير التعليم وصودق على قرارها بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩

وقـد جاءت الطريقة باحسن النتائج وقد كنت لا أعتمد على تقارير مفتشي التعليم فى المجلس حينما يبحثون فى هذه الطريقه لظني أن فى تقاريرهم وكلها اعجاب بها محاباة لى . وانما كنت أعتد جـدا بتقارير مفتشى وزارة المعارف وتقاريرهم ناطقة بصلاح هذه الطريقة لانهـا قائمة على الاقتصاد فى كل شىء .

وعندى أنه يجب أن يوجه الجهد فيما يتعلق بالتعليم الاولى إلى التلميذ نفسه لا إلي مواد الدراسه وماحداني إلى استنباط هذه الطريقه إلا ماعلمته من حاجة الحقول للغلمان والبيوت للبنات ومن أن قضاء النهار بطوله فى تعليم التلميذ كـد لعقله أكثر مما يطيق وقضاءه كذلك فى تعليم البنت يصرفها عن مزاولة أعمـال البيت . أما أن الطريقة اقتصاديه أو قائمـة على الاقتصاد فذلك واضح من أن مكانا واحداً استخدم فى تعليم ثلاث فئات

وقد بلغ من استحسان هذه الطريقة أن قرر المجلس وقتئذ اتباعهـا

فى بلطيم وفى شبشير الحصه . وربما كان من حظ هذه الطريقة أن تعمم وقتئذ فى مكاتب المجلس ولكني نقلت بعد ذلك ولا أدري على التحقيق ماذا تم نحوها

هذه أيها السادة تجربه عمليه ، لانظريه ، عرضتها عليكم أرجو إذا كانت تصادف لديكم قبولا أن تدعو معى إلى اتباعها وتعميمها

خطبة الدكتور أحمد عبد السلام الكردانى

عناية الدولة بالمعلمين

وضع هذا البند ضمن النقط التى اقترح مجلس النقابة بحثها في هذا المؤتمر ولم يتقدم أحد لطارق الموضوع فخطر لى عند ئذ أن أتقدم إلى المؤتمر — ولو متأخرا — بكلمة صغيرة فيه وأرجو أن يشفع لى عظيم أشغالى باعمال سكرتارية المؤتمر اذا قصرت عن إيفاء الموضوع حقه

١ — أكبر مظاهر العناية بالمعلمين هو بذل الجهد في أحكام تعليمهم وتمام أعدادهم لمهمتهم . التعليم فن صعب دقيق فليس كل عالم بقادر على تعليم النشء فيعطيهم المعلومات اللازمة بشكل سهل مقبول نافع . لايكفى أن تشحن الدروس بالعلم ولكن يجب أن يرسخ فى عقول التلاميذ قدر محسوس من المادة التى تدرس لهم كما يجب أن يكون فى طريقة إيصالها إلى عقول التلاميذ مايقوي تلك العقول ويزيدها نموا ويشعرها بالرغبة فى المزيد فالمسائل التى أمامنا تطلب منا الحل ليست فقط ماذا نعلم التلميذ ؟ ولكن كيف نعلمه ؟ أبالكتب أم بالنماذج أبواسطة المعلمين أم المعلمات أفى الفصول أم في الحقول ؟ وما أنسب الاعمار لتلقينه مختلف المواد فى مختلف

العلوم ؛ وفى أي وقت من أوقات السنة بل وفى أي ساعه من ساعات النهار أو الليل ؛ كل هذه اسئلة صعبه لا أدرى كيف يسهل على الكثير من الناس أبداء رأى سريع فيها

أن أقصي مايفعله المتعلمون من بيننا أن يقرءوا شيئاً من كتب التربيه الافرنجية ويبذلوا جهدهم فى تطبيق آراء كتابها على تلاميذنا وهو مجهود لاشك يشكرون عليه ولكني ويالاسف اقرر بان هذا الطريق فى اعتقادى لايؤدى إلى الغرض. هذه المسائل لاتحل إلا بطريق واحد وهو طريق البحث العلمي العملى (Research) فان ماينا سب العقل والبيئة والمناخ الغربي البحث أو الشرق الصميم قد لاينا سبنا نحن هنا ، بل هذا هو الغالب فلابد من أن يوجد بمصر طبقة من الباحثين المصريين تكون مهمتهم اجراء التجارب وجميع المشاهدات وعمل الاحصائيات على الاطفال والاولاد المصريين فى الاعمار المتباينة والبيئات المختلفة وفى فصول السنة جميعها ، كل هذا بقصد الوصول الى تفهم القوانين التى تسير عقول أطفالنا وصبيتنا بمصر . عندئذ يمكن أن نبني نظم التربية ونضع البرامج للمدارس ولا سيما الاولى منها على اسس متينه من علم النفس المتمصر أما ما نعمله الآن تقليداً فهو فى نظرى عملية ترقيع قد تفلح بعض الفلاح وقد يكون نصيبها الفشل

اذا تقرير ذلك وجب علينا أن نتساءل هل هذا الشباب الناهض من المعلمين الحاليين الممتلئين رغبة فى خدمة العلم واستعداداً فكريا لها عندهم الوسائل التى تؤهلهم وتمهد لهم لعمل تلك الابحاث ؟ لا أعتقد ذلك ورأيي

انه يجب أن يختار لمصر أستاذان أو ثلاثة من فطاحل علماء التربية الافرنج First class men لزمن محدود يعاونون هؤلاء طريق البحث ويشرفون على ابحاثهم ويعينونهم في اختيار تجاربهم وترتيب نتائجها واستنباط الحقائق والقوانين التي تتبع تلك النتائج وهؤلاء العلماء الاجانب يشرفون على مدارس المعلمين بالقطر ويكونون هم وخيرة تلاميذهم عماد الهيئة الفنية في ديوان وزارة المعارف

أليس من العجب اننا غفلنا عن الاهتمام بعلوم التربية أو أغفلها المسئولون عن سياسة التعليم فيما مضى الى حد مشين. أيصدق السامعون انه لم يرسل من خريجي مدرسة المعلمين العليا واحد فقط للتخصص العميق في علوم التربية مع أني لم أعرف أن دفعة واحدة من بعثات مدرسة المعلمين لم يوجد من بينها أفراد طلبوا وألحوا في أن يسمح لهم بدرس التربية وحيل بينهم وبين أمنيتهم. وها أنا قد بينت الطريق الذي تستطيع به الدولة أن تروى غلة هؤلاء المتعطشين للتبحر في التربية والتعمق في دراسة عقل الطفل والصبي المصري

٢ ـ بعد أن بينت أهمية البحث العلمي أنتقل الى النقطة الثانية وهي حال مدارس المعلمين بوجه عام . لا يمكن أن ننتظر من تغيير البرامج وحده احداث تطور كبير في التعليم . تحسين البرامج خطوة الى الامام ولكن يجب أن يشرع في اعداد العدة لأن نخطو الخطوة المتممة لها . نحن نشكو في مصر عمى البصيرة، كم يمر المصري بمخلوقات الله العجيبة من حيوانات ونباتات وجمادات بل وأفلاك كالفلك الذي نعيش فيه ولا نحرك

منه أى اهتمام . وكم تمر بنا الحوادث والمناظر من صنع الله وصنع عباده الفنانين ولكننا لا نستفيد منها لأن قوة الملاحظة عند معظمنا ضعيفة ان لم تكن معدومة واذا كان هذا عيبا قوميا فهو لاشك موجود فى المعلمين بنسبته في بقية المتعلمين من الأمة فلتعد مدارس المعلمين من هذه اللحظة لاخراج صنف آخر من المعلمين أقوياء الملاحظة قادرين على تربيتها فى النشء ولتكن طريقة إعداد هؤلاء المعلمين أيضاً من مهمات هيئة علماء التربية الاجانب التى اقترحت استيرادها لمصر لزمن محدود

٣ ـ لا يفهمن حضرات السامعين انني أقصد أن قوة الملاحظة بل وحب الاستطلاع والاستعداد للابتكار كلها معدومة فى المعلمين بمصر في هذه الأيام فانى أرى على العكس من ذلك فيهم عدداً ليس بالقليل عنده من ذلك كله قدر كبير وواجب الدولة أن تعينهم على تنميتها ونقلها الى غيرهم ممن يحتكون بهم . يجب أن تسهل أمام المعلمين طرق الحصول على كل المعلومات سواء بالمطالعة أو بالمشاهدات. لابد للمعلمين من مكتبة خاصة كبيرة حافلة يكون لكل منهم الحق فى أن يطلب من مديرها استحضار أى كتاب أو مجلة أو احصاء يلزمه الاطلاع عليه بسرعة وبغير احتياج الى اجراءات كتابية كثيرة معطلة . كما يجب أن يلحق بها متحف يشحن بالنماذج والصور التى يصنعها المعلمون أو تلاميذهم أو يطلبون أن تجلب اليهم لمشاهدتها والتعلم منها باستخدامها فى تعليم الطلبة . وفوق هذا وذاك يجب أن يكون فى استطاعة المعلم ان يطوف وحده ومع تلاميذه فى طول البلاد وعرضها فى سبيل العلم بغير كبير نفقة . ولا سيما من حيث أجور

السكك الحديدية

٤ ـ انتقل الآن الى النقطة الرابعة وهى اختيار المعلمين . أرى أن هناك كثيرا من الناس لا يصلحون لصناعة التدريس بأية حال من الاحوال لعدم توافر صفات المدرس الأساسية فيهم والشاب حين يحصل على شهادة الدراسة الثانوية لا يدرك ذلك العجز من نفسه . وقد يحمله جهله هذا أو تمتعه بالمجانية فى المدارس الثانوية الى الالتجاء لمدرسة المعلمين فيقضي لذلك على مستقبله لمزاولته مهنة لا سبيل الى نجاحه فيها ويبلى به فى كل عام فريق من طلبة المدارس يشوه نظام تفكيرهم ويعين على نقص أدبهم ويهيئ الطريق لافساد أخلاقهم . ورأيي أن السبيل لمعالجة ذلك العيب أن يكون معظم المدرسين فى المدارس الثانوية ومدارس المعلمين الاولية فى المستقبل من حملة الدرجات من الجامعة الاميرية والازهرية بعد اصلاحها يلتحقون مختارين بمدرسة المعلمين التى تقتصر مواد الدراسة فيها على ما يلزم المدرس مما لا يتناوله برنامج الجامعة كدروس التربية ومدة التدريس بمدرسة المعلمين هذه نحو عامين ويكون مهمة أساتذتها فى الستة الاشهر الاولى التى تعقب التحاق الطالب بها اختبار مواهبه واستعداداته التى تؤهله لوظيفه التدريس فان توافرت هذه سمح له بالاستمرار نحو سنه أخرى والا نصح له بطرق باب آخر من أبواب الحياة العملية

٥ ـ انتقل الى النقطة الخامسة وقد أفردتها على حدتها على صغرها لاهميتها وهى اخلاق المعلم . أعلق على هذة اهمية كبري وأعتقد أنها يجب أن تكون فوق المتوسط فى المتانة ولذلك أرى أن يحاسب المعلمون علي

تصرفاتهم حسابا دقيقا عسيرا وأن تكون أخلاق الاساتذة فى مدرسة المعلمين والروح السائدة فيها مثلا عاليا للاخلاق الفاضلة وأن يكون لهذا الامر أكبر اعتبار عند تقرير صلاحية طالب الدخول لمدرسة المعلمين لوظيفة التدريس أو عدم صلاحيته

٦ ـ أتناول بعد ذلك النقطة السادسة والاخيرة . لا شك فى أن التدريس عمل شاق مجهد للعقل والجسم اذا قام به المعلم على الوجه الاكمل وهذا الاجهاد يكون له أثر محسوس فى تحديد عمر المدرس ولا سيما اذا لم تتوافر له أسباب المعيشة بسهولة . من أجل هذا أرى أنه يجب أن يعامل المدرسون بسخاء من حيث مرتباتهم . وليس معنى هذا أن تزاد رواتبهم زيادة عامة فانا أعتقد ان الكثير منهم يتقاضى فوق ما يستحق سواء بالنسبة للكفاءة أو لطبيعة العمل الذي يقوم به . وانما أقصد ألا يضطر البعض المستقيم منهم بسبب ضيق ذات اليد الى تخطي قواعد الاخلاق المتينة

كما أرى أن أقل مكافأة يصح تقديمها لهم على ذلك المجهود الكبير الذى يبذلونه عن طيب نفس أن تضمن لهم الدولة تعليم أبنائهم وبناتهم ـ ولو على الاقل النجباء منهم ـ على حسابها خير تعليم فمن نكد الدنيا على المدرس أن يحس بانه يعمل الليل والنهار فى سبيل تثقيف عقول أبناء الامة وأولاده مهملون لعجزه عن دفع نفقات التعليم لهم وقد يحول ألمه من هذه الناحية دون تأديته للواجب على أكمله أو استمتاعه باللذة التى تصحب هذه التأدية

وأخيرا أيها السادة يجب أن يشعر أو لو الامر فى مصر باهمية وظيفة المدرس شعوراً حقيقيا فيكون المعلم دائما موضع احترام الحكومة وتقديرها تقديرا ينم عنه العمل والفعل لا مجرد الكلام والذكر وأجل مظهر لهذا التقدير الرسمي ان ترد أسماء المجدين من المعلمين بكثرة واستمرار فى جداول الرتب والاوسمة في كل فرصة

خطبة محمد نصار بك

﴿ الادارة العامة ﴾

ليست ادارة التعليم الاولى من عويصات المسائل الفنية المحتاجة للبحث والتمحيص . كما أنها ليست من المباحث التى ينبغى لمؤتمر كهذا أن يستنفد جزءا من وقته في القاء محاضرة واستماعها وبحثها. ولكن الذى قد ألجاه لضمها الى مباحثه الكثيرة الهامة . اعتزام وزارة المعارف ادارة جميع مدارس التعليم الاولى المزمع انشاؤها فقد ادارت فى هذا العام نحو ٨٠ مدرسة أولية فى القرى والبلدان بمختلف المديريات . بصرف النظر عما ادارته فى المدن . وكانت معتزمه ادارة أضعاف هذا العدد فى العام المدرسى المقبل

قلت أن ادارة المدارس الاولية غير عويصة واقرر أنها من البدهيات. لان الامم الراقية قدوة لنا في جميع تصرفاتنا والعمل على تقدم حضارتنا . وكانا عليم بأن تلك الامم قد نهجت فى ادارة مدارس الشعب أو (التعليم الاولى) منهجاً غير الذى نهجته الوزارة . فبعضها قد ناط ادارة مدرسة

القرية والانفاق عليها بأهلها . وبعضها قد ناط الانفاق على مدارس المركز بأهل المركز . وعهد بأدارتها الى لجنة مختارة من المركز وهلم جرا . ولم تحتفظ الحكومات لنفسها الا بالمراقبة والاشراف على هذه المدارس . فاذا كنا ننحو نحو الغربيين فى جميع أمورنا . بل فى جوهر موضوعنا . وهو نشر تعليم الشعب وجعله الزاميا ومجانيا . فلم لا نحتذى حذوهم ؟ ولم لا نقتفى آثارهم فى ادارة المدارس الاولية والانفاق عليها ؟

نعم أن الوقت لم يحن بعد عندنا لان يقوم أهل القرية بادارة مدرستهم والقيام بنفقاتها ولا أهل المركز بادارة مدارس مركزهم والانفاق عليها . ولكن عندنا مجالس المديريات قد سن لها قانون يخول لها فرض الضرائب على الاطيان لانشاء المدارس من مختلف الانواع . فلم لا يعهد اليهم بانشاء جميع المدارس الاولية وادارتها والانفاق عليها ، كل فى دائرة اختصاصه ، وقد برهن كثير من المجالس التى بها مديرو تعليم أكفاء على حسن التصرف فى المدارس التى ادارتها حتى الآن بنفقات أقل مما تنفقه الوزارة على نظائرها ولا أغلو اذا قلت ان كثيرا من المدارس الاولية التى تديرها المجالس يضارع فى التعليم والنظام أحسن المدارس الاولية التى تديرها الوزارة

واذا كنا نعترف بان هنالك بعض اخطاء فى ادارة المجالس لهذه المدارس ـ أهمها المحاباة وتعيين غير الاكفاء وتدخل بعض أعضاء المجالس فيما لا يعنيهم ـ كان من السهل تلافى هذه العيوب بسن قانون آخر للمجالس يتلاءم والاحوال الحاضرة

أيها السادة

ان أمثل طريق وأقوم سبيل ندرج فيها أن تختص مجالس المديريات والمجالس البلدية بادارة المدارس الاولية والانفاق عليها . كل فى دائرته وتختص وزارة المعارف بتفتيش هذه المدارس على نفقتها . وبمراقبة المجالس مراقبة فعلية فى وضع خطط التعليم ومناهجه وتعيين الرؤساء والرئيسات والمعلمين والمعلمات الأكفاء وتقرير رواتبهم ومكافآتهم وعقوبات المقصرين منهم وفى ملاءمة الاثاث والادوات المدرسية والثمن الذى تشترى به وفى فحص ميزانيات التعليم بالمجالس بحيث يكون رأى ممثل الوزارة بالمجالس لزاما إلى حين. وإلى ذلك أن تقوم وزارة المعارف على نفقتها بادارة التعليم الابتدائى والفنى الذى تقوم به الآن مجالس المديريات . وكذا بادارة جميع مدارس المعلمين والمعلمات . وقتئذ نكون قد أسندنا إلى كل جهة ماهو جدير بها وماهى عليه أقوم وأقدر

ان الوزارة لم تعتد منذ نشأتها غير ادارة مدارس المدن . فلما أدارت فى هذا العام بعض مدارس القرى والبلدان النائية وقعت فى إخطاء كثيرة منها تعيين معلمى المدارس ومعلماتها قبل ارسال أثاثها وأدوات التعليم لها. ومنها ارسال الاثاث قبل تعيين معلمى المدرسة ولذلك كانت تبقى بالمحط زمنا طويلا معرضة للطوارىء الجوية وعبث العابثين قبل تسلمها وإلى ذلك دفع ضريبة الارض عن جميع الايام التى وضعت فيها بالمحط . ومنها ارسال الاثاث الى محط غير محط البلدة التى بها المدرسه فيضطر رئيس المدرسة الى البحث عنها حتى يعثر عليها وينقلها بمصروفات أخرى الى مكان

المدرسة . فتتضاعف النفقات وتتعطل الاعمال وهذه العيوب التى ذكرتها انما هى قليل من كثير لو أتيت عليه لطال بى المقال

واذا كانت الوزارة قد ارتكبت هذه الاخطاء الكبيرة فى ادارة مدارس أوليه بالقرى لايتجاوز عددها الثمانين فكم تكون العيوب لو أصبح العدد الفين ثم ثلاثة وهكذا !

كانى بحضراتكم تتساءلون . كيف تحصل هذه المساوي الادارية فى وزارة تفضل كثيرا من الوزارات فى نظام الاعمال؟ وانى أقول لحضراتكم لاتعجبوا . فان الذين كانوا يقومون بايجاد الامكنه غير الذين يتولون تعيين الموظفين وغير الذين يقومون باعداد أثاث المدارس وأدوات التعليم . وليس هناك اتصال تام بين هذه الشعب الثلاث . التى تتولى انجاز الاعمال الخاصة بالمدارس فلا بدع اذا أرسلت الادوات وأثاث التعليم قبل تعيين الموظفين أو عين الموظفون قبل ايجاد الامكنه وارسال الاثاث والادوات

نعم ان مكتب المشروعات الذى انشأته الوزارة حديثا سيكون مركز اتصال بين تلك الشعب وواسطة عقدها . ولكن مع هذا اذا أمكن هذا المكتب أن يتلافى الامرين الاول والثانى وما ماثلهما . فليس فى استطاعته أن يمنع ارتكاب الخطأ الثالث وماشابهه

فلاغرابة اذا اقترحت أيها السادة أن تكون الاداره الفعلية للمدارس الاولية فى أيدي مجالس المديريات والمراقبة الفعلية والتفتيش فى يد وزارة المعارف فاذا ماتدربت المجالس على حسن ادارة هذه المدارس وجب على الوزارة أن تخفف وطأة مراقبتها شيئا فشيئا لتحقيق استقلال المجالس تدريجا .

أيها السادة ان استقلال المجالس استقلالا نسبيا يعتبر نواة لاستقلال البلاد استقلالا حقيقيا فيجب الاحتفاظ بهذه النواة وتعهدها حتى نأتي بالثمرة المرجوة منها

رب قائل يقول من اين تنفق المجالس على المدارس الاولية ومواردها محصورة فى رسوم الاطيان ؟ وجوابي عن ذلك اولا . يستشف مما اسلفته انه يجب تعديل قانون نظام المجالس بما يتلاءم والاحوال الحاضرة من جهة مراقبة الوزارة للاعمال الفنية بها وشروط انتخاب اعضائها وتوسيع نطاق اختصاصها فيخول للمجالس فرض ضرائب اخري على كل مانجبي منه الاموال بلا ارهاق . ولذلك طرق كثيرة لامحل لذكرها الآن

ثانيا — تنفق المجالس على المدارس الاولية ما يتوافر لديها من نفقات التعليم الابتدائي والفني بعد ان تتولى وزارة المعارف ادارة هذين النوعين من التعليم

ثالثا — تدفع الحكومة للمجالس على سبيل الاعانة مقدارا من المال يوازى ثلث ما ينفقه كل مجلس على مدارسه الاولية أو يساوى نصفه

واذا عز على الوزارة ان تدير المجالس الاوليه وابت الا ان تكون تحت ادارتها . فمن العدل وقتئذ ان تدير الوزارة جميع مدارس المجالس سواء كانت ابتدائية ام فنيه ام اولية . اذ لامسوغ لادارتها بعض المدارس وترك بعض آخر . ولكن يجب ان تنشىء الوزارة بقاعدة كل مديرية فرعا لها لادارة جميع المدارس بالمديرية ومراقبتها وتفتيشها . ويمنح الفرع حرية تعيين الموظفين وندبهم ونقلهم من مدرسة لاخرى ورقيتهم وتوقيع

العقوبات على المقصورين منهم ومون جميع المدارس التى بدائرته بالاثاث وادوات التعليم واعداد الاماكن وتعهدها ووضع الخطط والمناهج الملائمة للمديرية بحيث يكون مستقلا عن الوزارة استقلالا تاما في الادارة ولا يتصل بها الا فى التصرفات الكلية توضع الميزانية . وبذلك لاتحصر ادارة الوف المدارس فى ايدى بضعة افراد بديوان الوزارة

ايها السادة يؤخذ مما نشرته جريدة السياسة في يوم ١٣ من يوليه سنة ١٩٢٥ ان وزارة المعارف قد اتفقت مع مجالس المديريات تلقاء ما ابداه بعض المجالس من الرغبات وما لاقته الوزارة فى سبيل ايجاد امكنة المدارس الاولية من العقبات ، على ان تدير المجالس هذه المدارس بشرائط خاصة أهمها : —

١ — ان يتولى مدير التعليم الذي توافق الوزارة على تعيينه الادارة العادية لهذه المدارس

٢ — ان يكون لكل مديرية هيئة فنية يرأسها المدير وان يكون مدير التعليم وناظر المدرسة الثانوية ومفتش تندبه الوزارة أعضاءها وان يضم المجلس الى هؤلاء الاعضاء من يرى ضمه

٣ — يكون اختصاص هذه اللجنة تعيين رؤساء المدارس ومعلميها وتأديبهم بما يتجاوز خصم ١٥ يوما من الراتب الشهرى أما إذا كان اقل من ذلك . فمن حق المدير بناء على اقتراح مدير التعليم

(٤) ان يكون اختصاص وزارة المعارف وضع اللوائح والمناهج والتفتيش الطبى والفنى وتقرير الكتب التى تقدمها لهذه المدارس وتقرير

عدد المعلمين اللازمين لكل مدرسة

(٥) أن تقوم الوزارة برواتب الرؤساء والمعلمين وتقديم الكتب وأدوات التعليم

(٦) أن تقوم المجالس بتدبير أماكن المدارس إما بالبناء واما بالاستئجار بتقرير ضريبه لا تزيد على ٢ في المئة وأن تقوم أيضا بتدبير الاثاث اللازم لهذه المدارس في كل عام من المال الاحتياطي المودع في خزائنها ان وجد . وقليل ما هو في جلها

وبهذا تكون الوزارة قد وضعت حداً لعلاقتها مع مجالس المديريات بهذه المدارس

ويستشف كل سامع لهذا الاتفاق ان الوزارة قد عولت على أن تكون ادارة المدارس الاولية غير مركزية كما رأيت وهذا حسن بيد أن لي على ذلك ملاحظات . أهمها

(١) أنه قد جعل للمجالس الحق في ادارة هذه المدارس المزمع انشاؤها مقابل ايجاد الاماكنة من الضريبة الجديدة وهي ٢ في المئة — ونظير امداد المدارس بالاثاث من المال المودع في خزائنها . وبعباره أخري لم يجعل لها حق الاداره الا نظير دفع ٥٠٠ ج لكل مدرسة — وهذا المقدار لا يتجدد كل سنة — أما الوزاره فهي التي تقوم بجميع ما يلزم المدارس سنويا

وبدهي أن اداره المجالس تكون وقتئذ صورية فلا يمكن أن تتدرب على ادارتها في المستقبل ادارة تامة . لانها أشبه بخادم يعمل في بحبوحة سيده بارادته . مع أن المجالس انما أنشئت لتكون نواة للاستقلال

(٢) ان الاتفاق لم يتناول المحافظات . ومعنى ذلك ان الوزارة تدير مدارسها من كل وجهة . وهذا تفريق بلا مسوغ

(٣) ان الوزارة اختصت بوضع المناهج مع أنه يجب أن يكون لكل مديرية مناهج ملائمة لها - وبخاصة من جهة المعلومات العامة وهى بها أدرى . فكأنها لم تعول فى وضع المناهج حتى على الممثلين لها بكل مديرية وفيه مافيه .

(٤) أنه لم يحدد فى هذا الاتفاق عدد أعضاء الهيئة الفنية الذين يضمهم كل مجلس إلى الاعضاء الثلاثة الممثلين لوزارة المعارف وقد يكونون أكثرية تخضع لها الاقلية الممثلة للمعارف فلا تفوز الوزارة برغبتها اذا تضاربت مع رغبة المدير . وقد يكونون أقلية تغلب على أمرها أمام الاكثرية الممثلة للمعارف . ووقتئذ تكون ادارة المجالس هذه المدارس كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى اذا جاءه لم يجده شيئاً

فلا بدع أيها السادة اذا الححت فى تقرير نظريتى السابقة التى تتلخص فيما يأتى :-

(١) أن فى مصلحة التعليم بالبلاد أن تكون الادارة غير مركزية. لان حصر ادارة الوف المدارس فى أيدى بضعة أفراد بديوان الوزارة يدعو الى الارتباك والاضطراب .

(٢) لتحقيق عدم مركزيتها طريقتان :-

أولاهما : وهى خيرهما - أن تنفق مجالس المديريات والمجالس البلدية على هذه المدارس وتديرها ادارة فعلية بشروط :-

ا ـ أن يعدل قانون نظام المجالس بما يتلاءم والاحوال الحاضرة فيشترط فى انتخاب الاعضاء شروط خاصة تقضى بان يكونوا من ذوى الكفايات ويخول للمجالس فرض ضرائب أخرى على كل ماتجبى منه الاموال بلا ارهاق وتدفع الحكومة للمجالس على سبيل الاعانة ثلث ما تنفقه المجالس على مدارسها الاولية وتقتصر المجالس على القيام بشؤون المدارس الاولية لا غير

ب ـ أن يكون للوزارة المراقبة الفعلية على المجالس فيكون رأى ممثل الوزارة فيها « وبخاصة فى الامور الفنية » لزاما الى حين . كوضع لوائح التعليم ومناهجه الملائمة لكل مديرية وتعيين الرؤساء والرئيسات والمعلمين والمعلمات الاكفاء وتقرير رواتبهم وتأديبهم وملاءمة الاثاث والادوات المدرسية والثمن الذى تشترى به وفحص ميزانية التعليم

جـ ـ أن تقوم الوزارة على نفقتها بتفتيش هذه المدارس وبادارة ما عداها من أنواع التعليم الاخرى على نفقتها أيضا. ومايتوافر لدى المجالس من المال الذى تنفقه على المدارس الاولية :ـ

د ـ أن تخفف الوزاره وطأة مراقبتها شيئا فشيئا كلما تدربت المجالس على حسن الادارة ومزايا هذه الطريقة :ـ

(١) تدريب المجالس على حسن ادارة التعليم وعلى أعمال الفكر فى جمع المال اللازم له بطريقة عادلة .

(٢) تحقيق استقلال المجالس تدريجا وتانيتها . تنشئ الوزارة فروعا لها بقاعدة كل مديرية لادارة المدارس تمنح مطلق الحرية فى وضع المناهج

واللوائح والملائمة لكل مدرية وتعيين الموظفين ونقلهم وتأديبهم وغير ذلك ولا تتصل بالوزارة الا فى الكليات كوضع الميزانية . ولكن فى الوقت نفسه يكون من العدل ادارة فروع الوزارة بقواعد الديريات جميع مدارس المجالس سواء كانت ابتدائية أم فنية أم أولية اذ لا مسوغ لادارتها بعض المدارس وتركها البعض الآخر .

هذه سبيلي أدعو اليها علي بصيرة وللمؤتمر الموقر الرأى البات والسلام

خطبة محمد عبد الواحد خلاف أفندي

سيداتى وسادتى .

١ ـ أن مشاكل التعليم الاولى لا تنتهى عند تحديد غايته ووضع مناهجه واعداد معلميه وأماكنه . هناك مسألة فى المنزلة الاولى من الخطورة بين مسائله يتوقف عليها الى حد كبير نجاح كل تلك العوامل السابقة وهى « نظام ادارته العامة »

سيكون لنا عاجلا أو آجلا في نواحى القطر المختلفة عدة آلاف من المدارس الاولية تحوى عشرات الآلاف من الموظفين ومئات الآلاف من التلاميذ فكيف تدار تلك المدارس، وأى نظام يكفل دقة مراقبتها وحسن ادائها لمهمتها ، وأى السلطات تتولى أمورها ؟

أيعهد فيها لوزارة المعارف وهي السلطة العليا للتعليم بحيث تتصل بها كل مدرسة اتصالا مباشرا أو غير مباشر وبحيث ترجع اليها فى سائر شؤونها الفنية والادارية والمالية ؟

أم نـكل أمر كل مدرسة الى السلطات المحلية المتصلة بهـا ترعى شؤونها وتحمل أعباءها وتراقب أعمالها ؟

أم نوزع الاختصاص بين السلطة المركزية والسلطات المحلية ؛ وعلى أى أساس يكون التوزيع ؟

هذه مسألة نواجهنا فى الوقت الحاضر ويتعين علينا أن نستقر فيها على رأى واضح وإلا اضطرب العمل فى المدارس من جراء تنازع الاختصاص بين السلطات أو القاء الامور فى أيدى من لا يحسن توجيهها نحو الغاية المنشودة

٢ — وكل طريقة من الطرق التى تسألنا عنها تجد لها أنصارا ودعاة ونجدها قائمة بالفعل فى دولة أو أكثر من دول الغرب الراقية

والواقع أن أسلوب كل أمة فى ادارتها للتعليم العام مستمد من طبيعة الحكم فيهـا والروح الغالب عليها فى فهم صلة المجتمع بوحداته الصغيرة ولـكل فريق مايبرر منحاه الخاص

٣ — فالقائلون بوضع ادارة التعليم وسائر شؤنه فى يد السلطة المركزية للتعليم تقوم دعواهم على الحجج الآتية :

(ا) تميل أكثر الدوائر العلمية إلى اعتبار التعليم مسألة فنية لا يصح أن تتناولها إلا أيدى الاخصائيين الذين يقدرون الاعتبارات البيداجوجية ويتابعون التطورات الحديثة فيها

(ب) من شأن توحيد القيادة فى التعليم تجانس المناهج والطرق والروح العام فى المدارس وهذا يتبعه تقارب أبناء الشعب فى أميالهم ومشاربهم

وتقديرهم لما يعرض لهم من المسائل العامة

(ج) وضع التعليم فى يد واحدة يحقق العدالة فى توزيع العناية بين جهات القطر المختلفة في الاماكن والمعلمين والكتب والادوات

(د) للحكومة المركزية من النفوذ والسلطان ماقد يعين كثيراً في تنفيذ الاوامر ومراقبة العمل وحسن انتظامه

(هـ) ربما كانت الادارة المركزية أبعد فى معاملة الموظفين عن أن تتأثر بالاعتبارات الشخصية المحلية

٤ - والقائلون بوضع ادارة التعليم الاولى فى يد السلطات المحلية يبنون حكمهم على ما يأتي :-

(ا) ان التعليم متى صار كله فى يد الفنيين انقطعت الصلة بينه وبين الحياة العملية وأصبح قائماً على نظريات الكتب وحدها غير مراعي فيه مقتضيات الاحوال . ان وظيفة المدرسة الاساسية هى اعداد الطفل للحياه ومن اقدر على معرفة مطالب الحياة وحاجاتها وأوجه النقص فيها من ممثلى الشعب المختارين ؟

(ب) تجانس أفراد الشعب فى الثقافة وانعدام الفروق بينهم فى فهم الاشياء لا يكون على الدوام محمودا . وقد لا يزيد فى قوة الامة وسعادتها بل كثيراً ما يكون فى تنمية الفروق المحلية الطبيعية كسب جديد للامة يزيد فى عناصر قوتها وينوع أبواب نشاطها

وفى اختلاف الاقاليم فى التعليم تنويع لطرائقه وأساليبه . وبهذا تتعدد التجارب العملية فيه ويستطيع كل اقليم أن يستفيد مما وفق اليه

الاقليم الاخر . أما السير على نمط واحـد لا اختلاف فيه ولاتنويع فهو عملية خطره تقف فى سبيل الترقى والتجديد

ج — الادارة المحلية أميل إلى الاقتصاد من الادارة الديوانية

فى الدواوين تقصير الاعمال وبطء في قضاء الحاجات وفيهـا اسراف ونزوع الى التضخم فى العدد والعمل وميل لرعاية الموظفين . وفى الادارة المحلية سلطة وقصد فى المال والوقت

د — القاء مقاليد كل مدرسة لاهلها يزيد فى صلتها بهم ويضاعف عنايتهم واهتمامهم بهـا ويقرب الحياة المدرسية من الحياة المنزلية العائلية ويشعر كل جهـة بشيء من المسؤولية عن رقى مدرستها ومن شأن ذلك كله زيادة تقدمها وقوتها

ه — في القاء مقاليد المدرسة إلى المجالس الوضعية المنتخبة تدريب للشعب على الحياة الاستقلالية التي يعني فيهـا بشؤونه الخاصة وفيـه اعتياد للحياة النيابية يكون توطئة صالحة للعمل فى مجلس الامة النيابى

و — الهيئات المنتخبة أكثر حرية فى عملها وأبعد عن التاثر بغـير المصلحة العامة من الموظفين الذين يخضعون فى عملهم لمؤثرات عدة

هـذه آراء كل فريق بوجهة عامة وترجيح جانب منها يتوقف على الظروف الخاصة لـكل بيئة

فالممالك التى تؤمن بالاختصاص وتوزيع العمل تطمئن إلى ترك الامر كله فى يد الفنيين وهذا هو الحال فيما أعلم فى فرنسا

— والبلاد التى تطمئن إلى سلامة حكم أبنائها على الامور العامة لاتتأخر

عن ترك أمر كل جهة فى يد أهلها كما هو فى انجلترا وأمريكا

وفى بعض الجهات كالمانيا يجمع بين الطريقتين فتوضع المسائل الفنية فى يد السلطه المركزية وتترك الشؤون الادارية والمالية للسلطة المحلية

٥ — فلننظر فى حالتنا الخاصة

ماهى الهيئات المحلية التى يمكن أن نعتمد عليها فى هذه المهمة ؟

ليس أمامنا الا مجالس المديريات والمجالس المحليه

أما مجالس المديريات فقد كان من بين اختصاصها شؤون التعليم ولكن التجربة دلت على أن أثرها فى ذلك محدود فى كثير من الاحوال وأهم العوامل فى ذلك مايأتى :

(١) شروط الانتخاب ليس فيها قيد يكفل أن يكون كل الاعضاء قادرين على معالجة شؤون التربية وتقدير مطالبها وفيها قيود مالية قد تحول دون وجود بعض العناصر المتعلمة النافعه

(٢) هذه المجالس خاضعة لنفوذ وزارة الداخلية وهذا الخضوع يضعف من نشاطها وحريتها فى التعليم

(٣) هذه المجالس تتأثر كثيراً بشخصية رئيسها ولما كان هؤلاء الرؤساء دائمى التغير والتبدل نشأ من ذلك دوام الاضطراب والتزعزع فى سياستها التعليمية

والمجالس المحلية تحمل فى جوفها كل بذور الضعف التى ظهرت فى مجالس المديريات فلن يكون نصيبها من النجاح فى التعليم باوفى منها

فلا سبيل الى الانتفاع بهذه المجالس الا اذ عدلت تعديلا أساسياً

فيشترط فى أعضائها شرط علمى ويحدد اختصاصها بحيث لا يتضارب مع الاعتبارات الفنية التى توصي بها السلطة التعليمية العليا وتقطع الصلة بينها وبين وزارة الداخليه في مسائل التعليم فلا يكون للبلاد الا مرجع واحد فيها

٦ ـ وأفضل من هذا كله أن ندع لهذه المجالس اختصاصها غير التعليم وتنشئ للتعليم من جديد مجالس اقليمية وقروية ينتخب أعضاؤها على أساس صلاحهم لمهمة الاشراف على التعليم وادارته ولا مانع من أن يعين بعض اعضائها فى البداية تعيينا الى أن يتوافر فى البلاد الاكفاء الصالحون

٧ ـ وفى كلتا الحالتين يجب أن يكون عمل تلك المجالس معاونا لوزارة المعارف لا متضاربا معها . والسبيل فى هذا أن يقصر اختصاصهم على المسائل الآتية

(١) بناء الاماكن وتعهدها وأصلاحها

(٢) تدبير المال اللازم لهذه المدارس

(٣) اتخاذ الوسائل لترغيب الآباء في ارسال أبنائهم للمدارس قبل صدور قانون الالزام .

أما المسائل الفنية كوضع البرامج والخطط ومراقبة عمل المدرسين وتعيينهم وترفيتهم واختيار كتب الدراسة وما الى هذا فيترك لوزارة المعارف ويكون رأى تلك المجالس فيه استشاريا لا يعدو أن يكون رغبة تقدرها الوزارة قدرها

٨ ـ اما اذا لم يتيسر هذا ولا ذاك وقامت صعاب أو عقوبات فى سبيل اصلاح قانون المجالس الحالية أو انشاء المجالس الجديدة فانا نلح بكل قوة أن يوضع الامر باجمعه في يد وزارة المعارف تتولى ما جل ودق من أموره الى أن يحين الوقت الذى تتسلم فيه البلاد شؤونها

أننا مع ترحيبنا بكل كسب جديد يكسبه الشعب من الحكومة وكل سلطان يبسطه على الشؤون العامة نرى أن وضع التعليم فى يد الحكومة أقل خطراً على البلاد من وضعه فى أيدى هيئات محلية ضعيفة هى فى شخص الحاكم المحلى

أن كل ما عملناه بهذا هو أننا سلبنا الموظف الفنى حق الرقابة على التعليم ووضعناه فى يد رجال الادارة والبوليس

على أننا لا نقنط من الاخذ بفكرة انشاء مجالس تعليمية على النحو الذى اقترحناه ونرجو أن نجد هذه الدعوة الخالصة انصارا لها من الصحافة الحرة ومن نواب البلاد وقت انعقاد البرلمان

٩ ـ ونعود فنقول أنه اذا تولت المعارف الامر كله فلا يصلح نظامها الحاضر لادارة ما كينة التعليم الاولى

يجب أن توزع رجالها على الاقاليم فتجعل لكل اقليم رأسا من كبار رجالها لمعاونة طائفة من المفتشين ويعطى لهم من الاختصاص ما يسمح برعاية شئون التعليم في دائرة اقليمهم بحرية واستقلال

ويكون عمل الرياسة العليا في الديوان قاصرا على الاشراف العام على هؤلاء وعلى رسم الخطط العامة ومعالجة المسائل الكبرى لا أن تغرق

في بحر من التفصيلات العملية من تعيينات وتنقلات وترقيات وايجارات وعمارات ألخ

ويصح أن تتألف فى كل اقليم هيئة من مراقب التعليم وبعض المفتشين وناظر مدرسة المعلمين وناظرة مدرسة المعلمات وعدد منتخب من الاساتذة والى هذه الهيئة يرجع هذا الرئيس الاقليمى فى أهم المسائل وبهم يستعين فى الادارة والرقابة .

وخلاصة ما نقترحه مما مر هو :

١ ـ اذا وكل أمر تعليم الاقاليم لمجالس المديريات والمجالس البلدية فيجب أن يعدل قانون انتخاب أعضائها وتوضع فيه قيود علمية وتقطع الصلة بينها وبين الداخلية فى مسائل التعليم :

٢ ـ تفضل أن تنشأ مجالس أقاليم ومراكز للتعليم يشترط فى أعضائها قيود علمية ويكون بعض رجال التعليم فى تلك الجهات أعضاء فيها بحكم مراكزهم : ويوكل لتلك المجالس أمر التعليم الاولى

٣ ـ وفى كلتا الحالتين نرى أن يكون اختصاص تلك المجالس قاصر على رعاية أماكن الدراسة واتخاذ الوسائل لامدادها بالتلاميذ والاموال ويكون رأيها فى تعديل المناهج والخطط استشاريا محضا . أما الرقابة الفنية وتعيين المعلمين وترقيهم ومحاسبتهم فتوضع فى يد وزارة المعارف

٤ ـ إذا لم يتحقق ايجاد المجالس التى نقترحها فنرى وضع الامر بأجمعه فى يد وزارة المعارف .

ونرى أن توزع إدارة التعليم الاولى العام عمالها على الاقاليم ولا

تبقى فى الديوان الا هيئة فنية صغيرة وعددا من العمال للمراقبة العامة

٥ ـ كل اقليم يكون فيه مراقب يختار من أجود رجال التعليم يعاونه طائفة من المفتشين ويرجع فى أهم المسائل الى مجلس مؤلف منه مع كبار مفتشيه وبعض نظار المدارس والمدرسين

خطبة الدكتور سيد كامل

(مركزية أو لا مركزية التعليم)

سيداتى . سادتي :

وردت فى البرنامج الذى وزع علينا من قبل فكرة المركزية اللامركزية فى التعليم الاولى : واني وان كنت أوافق حضرتى المحترمين المحاضرين السابقين على الفكرة الثانية وهي اللامركزية اختلف معهما بعض الاختلاف فى التفصيلات وفى توجيه تلك الفكرة ولذلك أرجو أن تسمحوا لى بالاعراب عن فكري فى هذا الموضوع كما تصورته

أن للسلطة المركزية لعيوبا أومأ الى بعضها بعض حضرات الخطباء وأهم هذه العيوب أنها بطيئة وأنها تنظر بعين غير مجردة عن الهوى وأنها قد تخطئ فى مسائل بدهية ما كان ينبغى أن يخطأ فيها لو كانت السلطة لا مركزية

نعم أن للامركزية كذلك بعض العيوب وهى أنها قد تتضارب فى الاساليب أو الوسائل العملية فتكون مديرية من المديريات جارية على نسق تعليمي معين وتكون أخرى جارية على نسق آخر مع اتحاد المديريتين

فى الحالة التى تقتضي توحد النسق . ولا شك ان هذا التضارب مضر بمصلحة التعليم

اجل ان المركزية واللامركزية كلاهما نظام قائم بنفسه ولا يخفى أن النظم اجتماعية كانت اوسياسية لها كما لكل شيء آخر وجهان احدهما حسن والاخر ليس كذلك . وقل ان يخلو شيء من العيب فيكون كمالا كله ولكن اللامركزية على ذلك احق من المركزية بالاشراف على التعليم الاولى وادارته وذلك لانها تستطيع ان تدرك حاجات البلاد فى الاقاليم وتستدركها بسرعة وسهولة دون ان يعطل بين يديها عمل

واللامركزية انما تدل على اتجاه الرأي العام المحلى ولاهل كل منطقة مصلحة مقدمة . ونظام المركزية واللامركزية تابع لشكل الحكومة السياسى فالمركزية ظاهرة من ظواهر الاستبداد لان مادتها عدم الثقة

كانت القيصرية الروسية مركزية فى التعليم . الى حد كانت تتخذ من المدرسين جواسيس على تطورات أفكار الطلبة واتجاهاتها

وكانت الحكومة العثمانية الاستبدادية فى العهد الحميدى مركزية كذلك الى حد أن من القائمين بالتعليم لذلك العهد من كانوا يمتنون بتعرف ميول تلاميذهم ومراميها

وكانت فرنسا قبل ثورتها مركزية أيضا . فلما جاءت الثورة جعلت الامر بيد الشعب . ولما انتصرت الجمهورية لاتى مرة عادت معها فكرة اللامركزية وهكذا دواليك

أنظروا أيها السادة الى سويسرا والولايات المتحدة . ففى الاولى

جعلت فى كل مقاطعة من المقاطعات رياسة للتعليم . والثانية لا تزال اللامركزية سائدة . وأظن كذلك فى انجلترا مجالس محلية قائمة على اللامركزية

هذه فكرة اجمالية عامة . وبالتطبيق على حالتنا فى مصر أقول أن الحكومة كانت مركزية فى عهد محمد على . كانت مصبوغة بصبغة المستبد الطيب . ومنذ أربعين سنة انقلبت المسألة فصارت مع كونها مركزية موجهة توجيها جديدا هو أن تكون اداة لتيسير تخريج أشخاص لا يصلحون الا لان يكونوا موظفين

ولقد كانت الفكرة راكدة ولكن حادثة دنشواي أيقظت الشعور ونبهته تنبيها شديدا . وكان من أثر ذلك الدعوة الى العناية بالتعليم واعطاء السلطات المركزية فى المديريات حق ضرب ضريبة للتعليم وحق الاشراف عليه

غير أن مجالس المديريات لا تصلح أن تكون الهيئة القائمة بامر التعليم في الاقاليم فيجب حتما أن تقطع وتفصل وتبتر مسائل التعليم من اختصاص هذه المجالس

أذكروا أيها السادة سلطة المدير . لقد كانت استبدادية . لقد كان المدير من قبل يمثل جميع الوزارات وكان يحكم فى كل شىء لانه كل شىء . فقد امتدت سلطته الى حد القضاء بين الناس ولكن الاعمال وزعت بعد ذلك وقسمت تقسيما معقولا فصار لدى الداخلية رياسة وللصحة رياسة وللقضاء رياسة وهكذا

فالمجالس لا تصلح بحكم خضوعها لرئيسها أن تدير التعليم . فان اعضاءها لا يمثلون المصلحة الادبية وانما هم يمثلون المصلحة المادية . ولست اقصد

بهذا أنهم جميعا مجردون من الكفاءة العلمية ومعاذ الله أن أقصد ذلك ومن بينهم رجال عرفوا بصدق الخبرة في العلم والبلوغ فيه الى مدي بعيد بل من بينهم من يفضلون خريجي الحقوق ولكن هؤلاء ليسوا هم الغالبية بحكم نظام الانتخاب .وعلى ذلك لا تصلح هذه المجالس أن تكون هي الهيئة المختصة بهذا الامر . وأفضل طريقة هي تكوين مجالس معارف اقليمية بطريقة خاصة

أن لي اقتراحات في هذا الموضوع تلخص فيما يأتي

اولا ـ أن تكون النفقات اللازمة لتأسيس المدارس الاولية من ثمن أرض وتكاليف بناء وأثاث . وكذا النفقات اللازمة لادارة التعليم من مرتبات اساتذة وما شأنه مناصفة بين الدولة والاقاليم المحلية أي المديريات والمحافظات

ثانيا ـ ان تكون السلطة المختصة ببناء المدارس وادارتها واختيار المعلمين لها هي سلطة لا مركزية في صورة مجالس معارف محلية تنشأ في المديريات والمحافظات تحت رئاسة مديري التعليم

ثالثا ـ أن يكون عدد أعضاء مجلس المعارف متراوحا بين عشرين عضوا أو عشرة أعضاء حسب أهمية المنطقة الاقليمية

رابعا ـ أن يكون لوزارة المعارف اي السلطة المركزية حق تعيين النصف من أعضاء كل مجلس من مجالس المعارف ولا يشترط حتما أن يكونوا من الموظفين في حالة انتداب غير موظفين بشرط أن يكونوا مندوبون لعضوية مجلس المعارف من أهالي المنطقة نفسها وان يكونوا

حائزين على درجة من الكفاءة العلمية ويكون للجهة الاقليمية حق التمثيل في مجالس المعارف بمقدار النصف من اعضائها تبعاً لمبدأ المناصفة في المال اللازم للتعليم الاولى

ويكون انتخاب أعضاء النقطة الاقليمية بواسطة جماعة متوفرة فيهم شروط كفاءة علمية محدودة

خامساً ـ أن يخرج من اختصاص مجالس المديريات حق تقرير الضرائب للتعليم الاولى وان يحول هذا الحق الى النصف المنتخب عن المنطقة الاقليمية بغير قيد فى مقدار نسبة الضرائب

ويقدر كفاءة كل منطقة اقليمية فى الحصول على المال اللازم للتعليم عن طريق الضرائب أو القروض المحلية أو القروض غير المحليـة يتحتم على السلطة المركزية دفع مبلغ سنوى مساو لما يستطيع أن تدفعه كل منطقة اقليمية

سادساً ـ لا تتدخل السلطة المركزية في اختصاص مجالس المعارف المحلية الا فى النقط المحدودة الآتية

(ا) فى مراقبة الزامية التعليم الاولى لان الزام واجب عام من حقوق الدولة أن تشرف عليه رأسا

(ب) أن تستلزم الشروط اللازمة فى تعيين المعلمين ونظار المدارس ومن يلحق بهم دون أن تتدخل فى تعيينهم بالذات ولا فى ربط مرتباتهم ولا فى ترقيتهم ولا فى عقابهم فان تعيينهم وما يتبع ذلك من حق مجالس المعارف المحليه وحدها تحت شرط ان يكون التعيين مطابقاً للشروط

المستلزمة في المعلمين

(ج) أن تحدد السلطة المركزية القدر المعين اللازم المشترك في مناهج التعليم الاولى بالنسبة لجميع مدارس القطر وان تترك المجالس المعارف فرصة اضافة مواد الى البرنامج المشترك العام حسب حاجات كل منطقة من المناطق

خطبة أمين ابراهيم كحيل أفندى

سيداتى وسادتي

افتراحى هذا بشأن اللامركزية المقيدة في التعليم الاولي مبنى على أن الغرض من هذا النوع من التعليم هو : ـ

أولا ـ مكافحة الامية في مصر

ثانيا ـ اعداد الاولاد والبنات لحياة عملية منظمة

وهذان في رأيى يجب أن يكونا الاساس الذي يبني عليه نشر هذا النوع من التعليم فى أمة غالبية أفرادها في جهل مطبق من حيث القراءة والكتابة والثقافة العامة . ولذا وجب أن يمتزج التعليمان النظري والعملى فيه امتزاجا تاما بحيث لا يجد المتخرج من مدارسنا الاولية غضاضة على نفسه من العمل فى الحقل أو الصنع أو المتجر كما يعمل صبية اليوم الذين لم ينالوا شيئا من هذ االتعليم

وانى اترك البحث فى هذا الموضوع بتفاصيله لمن تصدى لدرسه من حضرات المؤتمرين

وملخص الاقتراح هو :—

اولا — يقسم القطر المصرى الى التسع مناطق الا تية :

ا — الاسكندرية ومديرية البحيرة ومركزها الاسكندريه

ب — الغربية ومركزها طنطا

ج — المنوفية والقليوبية ومركزها شبين الكوم

د — الشرقية ومنطقة القنال ومركزها الزقازيق

هـ — الدقهلية ودمياط ومركزها المنصورة

و — القاهرة والجيزة ومركزها القاهرة

ز — الفيوم وبنى سويف ومركزها بنى سويف

ح — المنيا واسيوط ومركزها اسيوط

ط — ماجنوبى اسيوط ومركزها سوهاج

ثانيا — يلغى أشراف مجالس المديريات على التعليم بتمامها وتستولى وزارة المعارف على المدارس التابعة لتلك المجالس الموجودة فعلا كما تستولى أيضا على نصف الاموال الاحتياطية لديها على الاقل وتصرفها في بناء وتأثيث المدارس المستحدثة ويستولى أيضا على ضريبة التعليم أو ما كان يصرفه مجلس المديرية عليه حسب آخر ميزانية له

وفي هذه الحالة تتفرغ مجالس المديريات للاصلاحات الاجتماعية والصحية فحكامنا يرى ويحس بأن البلاد في حاجة قصوى لذلك ولربما تمكنت المجالس من الحصول على نتيجة ما في هذه الناحية اذا تفرغت له وتركت ادارة التعليم للمعلمين

ثالثاً ـ يجعل في مركز كل منطقة ادارة قائمة بذاتها للتعليم يتولاها موظف مسئول يسمي مدير تعليم المنطقة له حق الاشراف التام علي التعليم العام بها من أولي وابتدائى وثانوي يعاونه في ذلك جماعة من المنشئين الفنيين ويكون مركز المنطقة مقر الجميع

رابعاً ـ ينشأ لكل منطقة مجلس تعليم يرأسه مدير التعليم يكون نصف أعضائه علي الاقل من رجال المعارف بالمنطقة والباقى من ذوى الرأى والحيثية بها ولا بأس من أن يكونوا من أعضاء مجلس المديرية

ولا يهتم هذا المجلس الا بالتعليم الاولى فقط من حيث تفاصيل البرنامج والتغييرات التى يري أعضاؤه ادخالها عليه تبعاً : لبيئات المدارس المختلفة من حيث كونها زراعية أو صناعية واحتياجات التلاميذ والتلميذات فى الحياة العملية فيما بعد

خامساً ـ تضع وزارة المعارف المناهج العامة وتحددها تحديدا تاماً فى حالي التعليم الابتدائى والثانوي أما في حالة التعليم الاولي فيكتفي رسم السياسة العامة له مع ترك التفاصيل لمجلس تعليم المنطقة

هذا ما عن لى قوله فى هذا الموضوع والسلام

خطبة احمد شفيق باشا

سيداتى سادتى

وعدت حضراتكم أن القى على مسامعكم بعض مايعن لى من الآراء فى تعميم التعليم الاولى مع مراعاة وجوه الاقتصاد حتى لانخرج فيما نقترح

عن نطاق مقدورنا . فها أنذا موف وعدى بطريق الايجاز

وقبل الكلام فى الموضوع أعرب لكم عن سروري يوما فيوما من سماع المحاضرات القيمة فشكرا لنقابة المعلمين على فكرتها الجليلة من عقد هذا المؤتمر وشكراً للاساتذة المحاضرين

١ — الكلام عن التعليم الاولى للبنين والبنات معاً فى القري

السن

من ٤ إلى ٦ التعليم في رياض الاطفال

ومن ٧ إلى ١٠ للتعليم الاولى

التعليم المشترك

أحبذه لان فيه مزايا اجتماعية سبق الكلام عليها من حضرات المحاضرين فلا لزوم لتكرارها اليوم ولأن الاحكام الشرعية تبيحه إلى السنة العاشرة

محال التعليم

تكون واحدة للجنسين وفى الهواء الطلق خصوصاً والاطفال فى القرى متعودون على تمضية أوقاتهم فى الحقول

ولكى تصلح المحال فى تعميم التعليم الاولى وجعله أجباريا كما قضى به الدستور يحسن بنا أن لا نتشبث للوصول إلى هذه الغاية بضرورة اقامة ابنية . فان انتظار اقامتها يستدعى مدة طويلة . وعندئذ يفضل اتخاذ تدبير وقتى للحصول على أمكنة للتعليم الاولى بان تقسام المدارس من أخشاب وتغطى بالحصير المشدود فاذا وجدت هذه الامكنة خصص منها قسم لرياض الاطفال وقسم للتعليم الاولى . ويلزم أن يكون هناك حديقة وساحة

كبيرة للرياضة البدنية ودورة مياه صحية بسيطة وطلمبة وتكاليف كل ذلك قليلة جدا ويلوح لنا أننا اذا اتخذنا هذه التدابير الوقتية أمكننا الحصول فى مدة لا تزيد عن خمس سنوات على جميع الامكنة اللازمة لجعل التعليم الاولى اجباريا على الاقل فى القرى

وأما في المدن فقد يصح أن توضع لمدارسها الاولية سياسة بناء انشائية من مميزاتها أن تكون سريعة التنفيذ ورخيصة التكاليف . ولزيادة الدقة فى التعبير نقول أنه لزمنا خمسة عشر الف مدرسة فى القرى وكانت تكاليف الواحدة بالوصف المتقدم لاتزيد عن ٣٠٠ جنيه مصرى لكانت جملة تكاليف هذه المدارس تبلغ ٤٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى . ولو قدرنا أن المدارس الاولية اللازمة للمدن تبلغ خمسة آلاف مدرسة وقدرنا أن تكاليف المدرسة الواحدة فى البناء تبلغ فى المتوسط الف جنيه مصرى لكان مايلزم لتشييد مبانى هذه المدارس مبلغ ٥ مليون جنيه بضمها إلى المبلغ الاول يكون المطلوب لتعميم التعليم الاولى اجباريا هو ٩ مليون وخمسمائة الف جنيه إلى ١٠ مليون جنيه مصرى با كثر تقدير للامكنة وهو مبلغ من السهل فى حالة البلاد المالية والاقتصادية الحاضرة أن تحتمله منجما على خمسة اعوام

المعلمون

اما المعلمون فهما تصورنا صعوبة وجودهم فان هذه الصعوبة ليست من الشدة إلى حد انه لا يمكن اجتيازها بالتدريج فى ظرف الخمسة اعوام التى قدرناها لاقامة محال الدراسة الاولية فان فى البلاد بكل اسف عدداً كبيراً

من المتعلمين يكاد يكون عاطلا من غير عمل فمنها من حاملي شهادات الازهر من أولية وثانوية مايعدون بعشرات الآلاف يلتمسون الوظائف الصغيرة في الاوقاف وغيرها وهؤلاء يكونون سعيدين جداً اذا تهيأت لهم فرصة العمل في مدارس التعليم الاولى في جهاتهم الريفية ونواحيهم القروية والبلاد تغنم بتوظيفهم غنيمة كبرى لانهم من حفظة القرآن الشريف ومن الذين تلقوا جملة من العلوم العربية والدينية والعلوم الحديثة ولدينا من حملة الشهادة الابتدائية والكفاءة بل والبكالوريا عدد ليس بالقليل يعيش بغير عمل تقريبا وهؤلاء يكونون سعيدين أيضاً إذا اتيحت لهم فرصة التعليم في المدن الموجودون بها واذا قدرنا أن العدد اللازم للمدارس الاولية هو مائة الف معلم باعتبار خمسة معلمين لكل مدرسة فانه يلوح لنا أن من الميسور حشد هذا الجيش العرمرم بنسبة عشرين الف لكل عام لمدة خمسة أعوام ويكفي أن تعمل للمترشحين لوظائف التعليم مدارس راقية للمعلمين تكون مدة دراستها سنة واحدة يلقنون فيها مبادىء فن التربية وأصول النظام المدرسي وغير ذلك من المعلومات الضرورية النافعة لارشادهم نظريا إلى أفضل طريقة للقيام باعباء وظائفهم عند تعيينهم فيها

ب — مناهج التعليم

في رياض التعليم

يحسن أن تقدم للاطفال أدوات اللعب المصنوعة من الخشب والكرتون بحيث يمكنهم تركيب أشكال هندسية متنوعة . ويجب أن يوجد من الاعداد والاحرف الهجائية الخشبية مايسهل عليهم قراءة الكلمات

والاعداد . كل ذلك بمساعدة وارشاد المعلم . حتى اذا عرفوا استعمالها تركوهم وشأنهم يتصرفون فى هذه الاحرف والاعداد والالعاب والتفنن فيها بحيث يتاح لهم أن يمرنوا عقولهم على استعمالها بالطرق التى تنصرف اليها أذهانهم وترشدهم اليها ميولهم الطبيعية وكذلك يلزم تدريبهم على عمل السلال والمقشات وغيرها من النخيل والاشجار وان تطلق لهم الحرية فى مدرستهم ويجب أيضاً على المعلم أن يصف لهم بطرق سهلة ما يقع تحت نظرهم من المناظر الطبيعية كالنبات والحيوان والطيور والحشرات كدروس أشياء عملية ويلزم أن يكون هناك مكان لتربية الدجاج والبط والوز وغيرها فان وقوع نظر الاطفال على هذه الطيور وهى فى مفارخها من اللذة ما يقوى فيهم ملكة الملاحظة ويغرس فيهم حب الطيور الداجنة من الصغر

ومن المهم أن يجتهد المعلم فى تهذيب أخلاق الاطفال باللين والحنان وبالحسنى بحيث يستميلهم اليه ويحببهم فيه وفى المدرسة وأن يعتبرهم كالزهرة الحساسة تبقى بين يديه زاهية غير ذابلة . فبين لهم وجوه الخطأ والصواب فى أعمالهم وحركاتهم ويصف لهم الضرر من الخطأ والنفع من الصواب وبهذه الطريقة يصل الطفل الى درجة من المعلومات البسيطة التى تؤهله للدخول فى قسم التعليم الاولى وكثيراً مايظن البعض أن رياض الاطفال لاتصلح الا لابناء الموسرين وانه ليس من المستطاع اتخاذها أساساً للتعليم الاولى وذلك لاعتبارات مالية منشؤها الاعتقاد بان رياض الاطفال الموجودة الآن فى البلاد قد أقيمت بمصاريف باهظة حملت على الظن أن كل روضة انما تقام بتكاليف مثل تكاليف الرياض الموجودة الآن ولكن

الواقع فى اعتقادنا أن من الميسور ايجاد رياض الاطفال فى الارياف والمدن بتكاليف لاتذكر

وانما نحن نتمسك بوجوب ايجاد رياض الاطفال فى التعليم الاولى لاعتبار آخر وهو أن تنقذ الطفل وهو صغير فى الرابعة من سنه وان يدعه فى القرية أو المدينة تحت اشراف المدرسة بابعاد التأثيرات الغير محمودة التى نشاهدها فى الطرقات وفى خارج المدرسة والتى يصعب انتزاعها اذا نحن بدأنا التعليم الاولى فى سن السابعة

ج ـ مناهج التعليم الاولى

القراءة والكتابة تكون بالخط الرقعة دون سواه والحساب بقواعده الاربع . والكسور الاعشارية والمكاييل والموازين وبعض الاشكال الهندسية والرسم ثم شئ من جغرافية مصر وتاريخها الحديث ومبادئ الصحة ودروس الاشياء من نباتات وحيوانات وجمادات مما هو واقع تحت نظر التلميذ فى عدوه ورواحه ثم التربية الدينية والاخلاقية وتدخل فيها الحقوق الوطنية وفى سن العاشرة يحفظ التلميذ جزءا من القرآن الشريف مع تفسير بسيط

ويخصص فى هذه السنة فصل لتعليم البنات القواعد الصحية اللازمة لهن ومبادىء التدبير المنزلى وأشغال الابرة وغير ذلك مما يهمهن وما عدا ذلك فمناهج التعليم للبنين والبنات تكون واحدة

قبل انصراف تلاميذ وتلاميذات القسمين من المدرسة ينشد الجميع اناشيد وطنية

د — مواعيد الدراسة

تكون واحدة للقسمين من الساعة السابعة الى الحادية عشرة في فصل الصيف ومن الساعة الثامنة الى الظهر في الشتاء . واما بعد الظهر فيتصلون بآبائهم حتى لا تكون المدرسة داعية لاخراجهم من وسطهم

ولما كان الغرض من التعليم الاولى ليس هو فقط محاربة الامية وانما هو أيضا اعداد الاطفال المتعلمين تعليما اوليا لمزاولة المهن التى كانو يزاولونها بطبيعة مراكز آبائهم الاجتماعية قبل تعميم التعليم الاولى فانه يحسن ان يلاحظ دائما جعل التعليم الاولى موجها الى هذه الفكرة الاساسية وهو انهم لايخرجون من وسطهم الاجتماعي وينبغي بناء على هذا الاتجاه ان تقوم المدرسة الاولية بتوجيه ميولهم نحو مزاولة هذه المهن ففى القرى يحسن أن توجد بجوار المدرسة الاولية حقول مقسمة تقسيما يدعو الى اختصاص كل تلميذ او اكثر بقطعة منها للعناية على زرعها وعلى بعض الاعمال المرتبطة بالزراعة كتربية دود القز والانتفاع من خلايا النحل . وفى المدن يجب ان توجه المدرسة الاولية ميول الطلبة الى مزاولة الصناعات والاعمال المتصلة بها أو بالتجارة حسب حالة كل منطقة من المناطق

ه — الرياضة البدنية

تكون مشتركة بين البنين والبنات فتكون بكيفية مفرحة للاطفال معودة ايام النشاط والنظام ويصح ان يأتى دورها قبل الاناشيد الوطنية

و — السينما

اى الصور المتحركة وهى واسطة فعالة من وسائط التربية الحديثة . والطفل وغيره تنطبع فى ذهنه المعلومات بواسطتها اكثر مما تنطبع بواسطة القراءة — والكتاب مهما اشتمل من الصور الصامتة لا يحرك فى النفوس مثل ما تحركه الصور المتحركة . ولقد اصبح أثرها عظيما فى حياتنا العصرية من الوجهة التعليمية حتى ان مدارس الدول اخذت فى العهد الاخير تدمجه في مناهج التعليم على اختلاف درجاته

ونحن فى مصر قد شعرنا اخيرا بهذه الحاجة فالفنا شركة وطنية لمعاونة بنك مصر للسينما الى شرف الاشتراك فيها وضعنا من اهم اغراضنا ان نفحص ونتحرى عن أفضل شرائط الصور المتحركة التعليمية المختارة التى يحسن عرضها على انظار التلاميذ والتلميذات والطلبة والطالبات على اختلاف درجات التعليم تحقيقا لما نشعر به من اهمية عرض الصور المتحركة والانتفاع بطريقها فى تعليم الشعب . وبرنامج التعليم بالسينما يشمل المناظر التى تمثل الآثار المصرية والمصانع الكبرى والمناظر الجميلة فى الاقطار الشرقية والغربية من جبال ووديان وغابات وانهر وبحيرات وما هنالك من الحيوانات والطيور التى تلفت نظر الاطفال بجمالها أو باشكالها الغريبة وفى ذلك من الفوائد للاطفال مايهذب عقولهم ويوسع المدارك فيهم

ز — كلمة الختام

هذا ماخطر لى ان اجمله فى موضوع التعليم الاولى مع مراعاة وجوه الاقتصاد وما يمكن ان ينتفع به الطفل بعد السنة العاشرة من وراء هذا

التعليم فى أسباب معاشه ومستقبل ايامه

وارجو فى ختام قولى ان اشير بان الفرصة سانحة اليوم امامكم للاخذ بالجد فى هذا العمل الجليل لما نراه من اتفاق المساعى على نجاحه بين نبهاء الامة وما نعلمه من الحث عليه والتنشيط اليه بهمة صاحب المعالى على باشا ماهر وزير المعارف مستمدا ذلك من الرعاية السامية التى يظله بها مولانا صاحب الجلالة الملك فؤاد الاول ادام الله بقاه

خطبة صاحب الفضيلة

الشيخ عبد العزيز جاويش

سادتي . سيداتي

ان ما سمعته الليلة من المحاضرات القيمة يبعث فى نفسى الاسف على ما فاتنى من امثالها فيما سلف من ايام انعقاد هذا المؤتمر . ولو انه اتيح لى ان استمع جميع المحاضرات ، واحضر ما سلف من الجلسات ، لاتخذت منها نبراسا اهتدى به فى الطريق الذى نسير فيه الآن

ليس تاريخ التعليم الاولى فى مصر فى العصر الحديث ببعيد فقد بدى ء الاشتغال به فى سنة ١٩٠١ او قبل ذلك بسنتين وقد ضوعفت الجهود التى بذلت فيه بعد ذلك باربع سنين

فانى لما عدت من انجلترا كانت بداية الحركة التعليمية ، وكانت وزارة المعارف العمومية قد أنشأت فصول الخميس والجمعة ، وفى هذه الفصول كان يحشد الفقهاء والعرفاء القدماء لتعليمهم مالا غنية لهم عنه من طرائق تعليم ومن المعلومات الاخرى على قدر ما يتسع الزمن اذ لم يكونوا يعرفون

إلا القرآن الكريم وكانت العصا هي اداتهم الوحيدة في معالجة تعليم الأبناء اياه

أجل، لقد انشئت هذه الفصول ولي الشرف أني كنت من العاملين على انشائها . واني للمتعلمين فيها وضعت كتاب غنية المؤدبين

مضت منذ ذلك الحين فترة طويله قضيتها بعيداً عن الوزارة . وقد عدت اليها منذ فترة قصيرة فوجدت عظم التطور التي صارت اليه حالة التعليم . وربما لايشعر من يعيش في بيئة بمقدار التطور الذي تتطوره كما يشعر به من ينقطع عنها عدة سنين ثم يعود اليها .

ولقد امكنني بعد هذا الزمن الطويل أن أشعر بالفرق العظيم الذي أحدثه مرور سبع عشره سنة كامله

أن تخريج المعلمين كان أمراً حيوياً جداً . وقد أعقبته خطوة أخرى ولكنها مضحكة ففي سنة ١٩٠٤ أسست مدرسة عبد العزيز لتخريج معلمي الكتاتيب . وأغرب شيء في تاريخها أن جعلت مدة الدراسة فيها سنة واحده ! شيء عجيب : أفتكفي سنة واحدة لتكوين معلم تكويناً جديداً !

أسميها خطوة ولا أصفها بانها قهقرية فهي لاتكاد تكون اكثر من هزة . ولقد سئل بعض كبار الاساتذه أحد الذين سيطروا على التعليم في وقت ما . كيف تستطيع مدرسة في سنة واحدة أن تهذب وتنظم وتعلم الانسان كيف يعلم ؟ فكان جوابه أن المعلم الذي تحتاج اليه مصر يكفيه أن يعلم الف باء : هذه حقيقة مرة محزنه .

وفي تلك السنه وضعت برنامجاً لمدرسة معلمين مدتها ثلاث سنين .

وقد اثبت الزمن صلاح المدرسة الجديدة وعلى نسقها تنشأ مدارس المعلمين اليوم

ولقد كنت أشعر دائما بالحاجة الى ماسميه (مدرسة عاملة) وهى المدرسة التى تتعلم فيها اكثر من قبل على النحو الذي شرحه حضرة الاستاذ أحمد فهمي القطان بك . حتى لاتنصرف الايدى عن الزراعة أو الصناعة وقد الححت في طلب تطبيق هذه الخطه وقد كانوا يقولون أن هذا عمل غير منتج وكان التيار متجها الى تخريج أشخاص يخدمون الحكومة. وكان علينا أن نكافح تلك الفكرة الخطرة وان نحبب الى الناشئين العمل مستقلين وأن ندربهم على ذلك ونتشىء فيهم خلال العزه والرفعة ونقتلع من صدورهم بذور الرذائل الاجتماعية كالملق والشعور بالهوان والنفاق وغير ذلك من المساوى التي يولدها الشعور بالعجز عن كسب القوت باستقلال ونزاهة

أجل أن أهم ركن من أركان التربية أن يدرب الناشىء على أن يفهم دائما أنه انسان ذو كرامة وأنه يجب أن يحتفظ بكرامته تلك فلا يعرضها للامتهان وأن يكون مستقل الرأي معتمدا بعد الله على نفسه غير متكل على معونة خارجية لأن انتظار هذه المعونة ينفث فيه دائما أنه لا يصلح أبدا أن يكون مستقلا. أو لسنا نرى الآثار السيئة لحالة بعض الناس من جهة نفسيتهم فهم أبدا من خوف الحاجة فى حاجة ومن خشية الذل فى ذل ومن توق الضعف فى ضعف . يذلون أنفسهم ابتغاء درجة أو زيادة مرتب أو حظوة عند رئيس كأن الكفاية وحدها لا تصلح مقياسا للجدارة بذلك كله ؛

أيها السادة . ان محترفي الحرف المختلفة كالحدادة والطهي وسياقة العربات وأمثالهم كل من يجيد صناعته منهم يشعر أنه في غني وأنه ينبغي أن يكون دائما مطلوبا لا طالبا فلا يذل ولا يخضع ولا تسمح لشخصيته أن تفني في شخصية غيره

ذلك ما ينبغي ان يكون ركن التربية . واذكر اننا احببنا ان نأتي بتجربة جديدة في بابها . فاتينا ببضعة تلاميذ من بولاق والقلعة وسيدنا الحسين وكانوا نحو عشرين من كل حي ووضعناهم في مصنع . ومن الذين أرسلناهم الى رجل ذي لحية كثة لا أذكر اسمه لسوء الحظ وهو في الحي الحسيني من فتحوا أكثر المصانع الموجودة الآن

ولكن هذه التجربة لم تدم الا ثلاث سنين او أربعا .

يقولون القراءة والكتابة . كأن القراءة والكتابة هما وحدهما كل شيء أنهما أكثر من وسيلتين . وأما الغاية فمعالجة الحياة والتغلب على صعابها . والقراءة والكتابة لا تكونان أمة وانما الذي يكونها هو الخلق المتين : خلق العزة والرفعة والشعور بالكرامة والشخصية . وقد تكون هاتان الوسيلتان أشد خطرا من الامية . ولماذا ؟ أنكم تعلمون أن العلوم كلها هي بمثابة الغذاء للنفس . والغذاء لا ينتفع به الجسم السليم من الامراض فاذا كان الجسم مريضا كان الغذاء له غذاء لمرضه واذا كان سليما زاده الغذاء قوة على قوة ومتانة على متانة وكلما زدت المريض دسما زدته ضعفا وسقما

مضت سنوات عدة ، وسياسة التعليم محصورة في جمع الاولاد من المزارع والمصانع والمتاجر وكانت سياستنا تكليف التلميذ أن يكون

فنديا نظيفاً !! وبذلك كرهوا تفقد الزراعة وتنقية الدودة ولم يعودوا يعرفون الا لبس الطربوش والبدلة والجلوس على القهوات والتماس الرزق بالوسائل القبيحة

ملئت الشوارع بالمتسكعين : بالمتأنقين . بالعاطلين . بالضائعين وبعد ذلك نقول أننا أمة وهؤلاء أناس منا ! أن الذى لا يعرف حالتنا الخلقية العامة في كل مكان عليه أن ينظر لاحصائية السجون فانظروا اليها ثم ابكوا . نعم اخوتي أني رأيت بنفسي، ورب ضرة نافعة ، رأيت في حبوسي واعتقالاتي ما يبكيني ويحزنني ويزيدني يقيناً بان لا تكون أمة الا اذا بنينا من الاساس فانقض أولا وابن بعد ذلك .أما الذي يبني على العاهات فلا فائدة فيه .وقد أصبح الامر بيد الامة الان. أريد أمر التربية خاصة . فلله الشكر على ذلك فان الفرصة متاحة لنا دانية منا وقد أيد الله هذه النهضة بالدستوري العادل جلالة مولانا الملك فؤاد أعز الله ملكه فانه شديد الرغبة في الاصلاح في أن تكون أمته أمة صالحة حقيقة وبوزير حازم ذكي يعمل للاصلاح بكل قوة ولا يدخر فيه وسعا وهو صاحب المعالى على ماهر باشا وزير المعارف

لقد سمعت ملاحظات قيمة منها ملاحظات حضرة صاحب العزة الاستاذ محمد نصار بك وملاحظات الاستاذ عبد الواحد خلاف أفندي وكلها جديرة بالاعتبار والتحقيق

وأنتم لتعلمون ان تفشي الاميه للشعب المصري كان مصدر آلام له بما كان كذلك في كل أمة من قبل وقد جاء الدستور المصري داعيا لمعالجة

هذه الحاله السيئة فقرر جعل التعليم اجباريا. وإذا كانت خزانة الحكومة لا تحتمل ذلك دفعة واحدة فانه لابد من التدرج في مكافحة الامية حتى تبلغ المستوى اللائق بنا . على أن الامية ليست الداء الوحيد ولكن الداء الذي هو انحطاط الخلق وتعطل اليد من العمل فان تلك الكتائب المتلاحقة المدد من العاطلين تنغمس فى الرذيلة الى ناصيتها ، فيكون منهم المزور والمحتال والمتردى بالفساد وغير ذلك

لقد كان ناس قبلنا يحسبون أن الامية جماع المفاسد والشرور حتى اذا أجهزوا عليها ظنوا أنهم ظفروا بالسعادة ولكن التجارب ارتهم وعلمتهم أن الامية والعطل من العمل داءان وبيلان وشران مهلكان

أن اليد العاطلة لا تسلم من الحركات الآثمة . والنفس اذ لم تروض بالحكمة ولم تؤخذ بالتهذيب عاشت متغلغلة فى الرذيلة ومن أمثالنا العامية : اليد البطالة نجسة

ومحصل القول أن التجاريب علمت الامم التى سبقتنا ألا تقتصر على ارضاء العقل من طريق الاذن والعين بل لا بد أن يكون هناك مساعدة من اليد

وبعد أن كان الاولاد يجلبون الى المدارس جلبا فتجد منهم بعد ذلك قطاع الطرق على الفضيلة صار ، رمى الخطة الجديدة أن تقودهم بسلام فى طريق الحياة وتجعل منهم مرشدين صالحين

نحن لا نقيس أنفسنا بفرنسا وانجلترا . هناك أمتان أخريان سبقتنا أولاهما وهى اليابان بستمائة عام وسبقتنا ثانيتهما وهى اليونان بستين عاما

فاليونان التى هى أقل منا عددا وأفقر مرافق وأضعف ثروة يفخر أسطولها فى البحار وآثار نشاطها وكدها الصناعى والتجارى فى كل مكان

ولقد كانت الفكرة التى وضعت لنشر التعليم منذ سنة ١٩١٨ ترمي الى جعله اجباريا فى مدى عشرين عاما لانه فى هذا المدى يتيسر لدينا من المعلمين ومن الوسائل الاخرى ما يكفى لهذه الاجبارية ونحن من الجهة المالية أمام عقبة لا تذلل الا إذا صدقت رغبتنا فى تذليلها وفى الامثال التركية: همم الرجال تقتلع الجبال. فالامة إذا أرادت أمراً لم يقعدها مانع. فاذا احتاج هذا المشروع الى عشرين مليونا فانها تنفق عشرينات كثيرة فى جهات أخرى ومن السهل أن تنفق واحدة فى سبيل التعليم

ولقد يعن لسائل أن يسأل أنحن سائرون الى الامام أم متراجعون؛ ويسرنى أن اؤكد لحضراتكم اننا متراجعون. فقد أثبت الاحصاء الاخير الذى جرى فى سنة ١٩١٧ ان نسبة القارئين الكاتبين الى غيرهم كنسبة ٨ فى المائة أو ٩ فانظروا ماذا جرى بعد ثمانى سنوات؛ أنا نجد الآن أن نسبة المتعلمين من الاولاد الذين تتراوح أسنانهم بين السادسة والثانية عشرة الى العدد الذى كان ينبغى أن يكون متعلما كنسبة ٦ فى المائة يضاف اليهم على أكثر تقدير ١ أو ١½ فى المائة وأكبر النسبة فى الاسكندرية فهى هناك ٢٢ فى المائة ثم تتدلى هذه النسبة الى ١٤ فالى ٨ فالى ٧ فالى ٣ فى الغربية

انى أقرر حقائق ثابتة. ومن هذه الحقائق أن النسبة فى القاهرة وهى ١٨ ٪ كما قدمت مقسمة تقسيما غريبا ففى بعض الاقسام نجدها ٣٦

وفى بعضها نجدها صفر . (فى أى قسم ذلك ؟) فى الازبكية أيها السادة ٦٢٠٠ ولد فى سن التعليم ليس منهم من يتعلم سوى أفراد معدودة

افيصح ان نغفل أو نقام على هذه الحاله ؟ لقد طفت بعض المديريات فى الفترة الاخيرة . وجابهنى بعضها بالتمرد على فكرة نشر التعليم الاولى فلما وصفت لهم سوء حالتهم خشعوا وسمعوا ووعدوا ان يعملوا . وطبيعي انه اذا عرف الانسان مرضه سهل عليه ان يطلب العلاج

لقد هبطت سياسة التعليم النصف اليومى بالنفقات المطلوبة والزمن الى النصف فاذا درجنا على هذه السياسة أمكن فى مدى ثمانى سنين أن يكون التعليم الالزامي عاما

بل لقد هبطت بعض المديريات كالمنوفية مثلا بالزمن الى خمس سنين لا غير . وذلك أن مجلسها كان قد ضرب ضريبة تنتهى بانتهاء أقساط خاصة فقررت دوام هذه الضريبة وعنده من الاحتياطى ٠٠٠ ر ١٢ ج . م وتحت تصرفه ٠٠ر٦٨ ج م ففى خمس سنين يكون التعليم فى المنوفية اجباريا

ولسياسة التعليم الاجبارى طريقان . الاجبار التدريجى ، والاجبار العاجل بعد توافر جميع الشرائط فهل تريد الحكومة منذ الآن أن تقرر التعليم الاجبارى التدريجى كما كانت الحال فى البلجيك ؟ بمعنى أنه حين تؤسس مدرسة يلزم أهل المنطقة المحيطة بها الزاما أن يتعلموا فيها أم يشوقون الى تلك تشويقا ؟ أنى أميل للطريق الاول . لانه يدع الامة تشعر بحاجتها للتعليم وهذه مطاردة حسنة للامية ولكن للآن لم يتقرر شئ

وقد اختلفت مجالس المديريات فيمن يشرف على التعليم أهى أم

وزارة المعارف فارتأى بعضها أن تتولى الوزارة هذا الامر وما كنت أميل لهذا الرأى فان تعويد الامة الحياة النيابية يستلزم أن تتعودها فى كل شعبة من شعبها . وبعضها رأت ان التشريع الحالى يجب ان ينقح لينتج انتخاب بعض ذوى الخبرة العلمية . وقال بعض المديرين أننا لم ننضج بعد لتولى هذا الشأن . وقال مدير آخر بل يجب أن نتدرب على الادارة العلمية فى ظل وزارة المعارف ومتى تم تدربنا لم نعد بنا حاجة اليها

وقد كانت هذه المسأله موضوع المناقشة فى الاجتماع الذى عقد من المديرين والمحافظين فى الاسكندرية يوم وقفة العيد الماضى

ولقد فكرنا فى تخريج معلمين لان امامنا مشروع انشاء الف مدرسة جديدة ولذلك أنشأنا الاقسام الليليه . وانما أنشأناها لتلافى الضرورة العاجلة على ان ذلك من شأنه ان يسوقنا لملاحظة الضرورة الدائمة ولذلك انشأنا بعض مدارس للمعلمين والمعلمات

وقد لاحظت وزارة المعارف انه ليس فى مجالس المديريات فنيون فى التعليم ففكرت فى ايجاد هيئة فنية فى كل مجلس تسمى الادارة الفنية وسيأتي وقت تكون فيه كل مديرية شبه وزارة المعارف وهذا حين ترتفع النسبة فى الغربية الى اعلى من ٣ فى المئة

ولقد قدر للحكومة فى مشروعها العام ان يكون لديها ثلاثة ملايين جنيه للتعليم الاولي وهو يحتاج الي ٣٠٠ ر ٠٠٠ ج م . فى السنة ولا بد من مبلغ جسيم آخر للابنية والاماكن ولكن من اين يحصل عليه ؟ لقد امكن بالبحث ان نجد فى الاحتياطات فى مجالس المديريات موردا حسنا

وهناك مورد آخر وهو ضرب ضريبة للبناء وقسم من المال يخصص للتفتيش الفنى والاخر مرتبات للرؤساء والمعلمين والفراشين. فالأول تنفقه الحكومة من حسابها . والثانى تنفقه مجالس المديريات

وتنظر الهيئة أو اللجنة الفنية فى التعليم بعد أن تضع برامجه وشروطه ولوائحه، والمنهج القديم معروف ذكره حضرة احمد فهمى القبطان بك وخص الرسم بعناية هو بها جدير لأنه كان لغة قبل أن يكون فناً جميلا

وتخلى ذكر المنهاج أوجه التفاتكم الى أمر ذى بال هو ان الرياضة البدنية ضرورية جداً . ولا يقال ان الاشتغال بالزراعة يغنى عنها فقد وجد الزراع فى الدنمرك والسويد مصابين من جراء مداومة اشتغالهم بالزراعة بعاهات خاصة لانهم يكيفون أجسامهم تكييفاً خاصا

وأختم كلمتى كما بدأتها بالثناء على حضرات المحاضرين الذين أناروا الطريق امامنا والله المسئول ان يوفقنا بمنه وكرمه الى ما فيه مصلحة الأمة والبلاد

وفى آخر الجلسة أخذت الآراء فى كيفية استخلاص ما تضمنته الخطب والمناقشات فتقرر أن تتولى لجنة الفحص فى المؤتمر استخلاص الآراء وعرضها على المؤتمر فى جلسة تحدد للنظر فيها

الكلمة الختامية

ثم وقف حضرة صاحب العزة الاستاذ محمد لبيب الكردانى بك رئيس المؤتمر وختم أعمال المؤتمر بالخطبة الآتية :

سيداتى وسادتى

نحمد الله على ما كتب من التوفيق لهذا المؤتمر ونغتبط بما أدركه من النجاح فى مهمته ويعد ذلك فالا حسناً وخطوة طيبة تقوى العزائم على الاقدام على أمثاله وتشجعنا على مدارسة مسائلنا الاجتماعية كلها فى مؤتمرات عامة

ولا يسعنا ونحن نختتم جلساته الا أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل من كان له فضل فى نجاحه

فنبدأ بتقديم الشكر الوافر لرجال الجامعة الامريكية على تفضلهم بعقد هذا المؤتمر فى دارهم وتقديمهم كل عون لنا فى عملنا وان كنا نعتقد أن رابطة الخدمة العلمية العامة التى تربطنا بهم والتى أظهروا فى كل فرصة غيرتهم عليها تخفف من ثقل هذا الدين العظيم الذى نحن مدينون لهم به

ثم نشكر للباحثين عنايتهم بابحاثهم رغم ضيق الوقت وازدحامهم بالعمل ونشكر للمناقشين ما أمدونا به من الآراء والتعليقات مما محص آراء الباحثين وكملها

ونشكر للسامعين ما بدا منهم من حرص على النظام وعناية بتتبع المباحث وموالاة لحضور الجلسات

ونخص الصحافة بالثناء العظيم لما أفسحت للمؤتمر من صفحاتها وما أولته من عطفها وتشجيعها وتتقبل مع الامتنان نقدها ونعد كثيراً من الملاحظات التى أبدتها سبباً فى تلافى كثير من أوجه النقص فى أعمالنا

ونكرر الشكر لمعالى وزير المعارف على ما كان من تشجيعنا ونثق

أن رغبات المؤتمر وقراراته ستنال من الوزارة ما هي جديرة به من العناية

وأخيراً نعلن تمام جلسات المؤتمر سائلين الله أن يوفقنا جميعاً لخدمة الأمة مبتهلين اليه جل وعلا أن يحفظ مليك البلاد صاحب الجلالة فؤاد الأول وولى عهد الدولة سمو الأمير فاروق

قرارات مؤتمر التعليم الاولى

اجتمعت لجنة فحص اعمال المؤتمر وبذلت الجهد فى تلخيص الآراء ثم رفعتها الى هيئة المؤتمر الكاملة فى جلسة عقدت بمدرسة دار العلوم بعد ظهر الاربعاء ٢٢ يوليه سنة ١٩٢٥ برياسة حضرة صاحب العزة محمد لبيب الكروانى بك نقيب المعلمين ناظر المدرسة الخديوية

وقد بدئت الاعمال بتوزيع ملخص القرارات الذى اعدته اللجنة . ثم دارت المناقشة واشترك فيها كثير من حضرات الاعضاء . وافاض فضيلة الاستاذ الشيخ عبد العزيز جاويش فى الكلام على كل ماجاء فى الملخص . وقد لاحظ فضيلته ان فى ملخص القرارات التى ستؤخذ عليها الآراء ماقد استنتته وزارة المعارف فى سياستها الجديدة فى التعليم الاولى وسارت عليها بالفعل وفيها ما هو رغائب يريد المؤتمر ان يتخذ بشأنها قرارات نهائية لعرضها بعد ذلك على وزارة المعارف

ثم تليت مواد القرار وأدخلت عليها بعض التغييرات واستقر الرأى على الصيغة النهائية وهى :

١ ـ الغاية من التعليم الأولى :

لا يصح أن يكون الغرض من التعليم الأولى مجرد محو الأمية بل يجب أن يقصد فيه ايضاً الى ما يأتى :

١ ـ تثقيف عقل الطفل

٢ ـ تقويم خلقه

٣ ـ تقوية جسمه

٤ ـ اعداده للحياة العملية

٢ ـ علاقة التعليم الاولى بغيره :

ا ـ يجب أن يتصل التعليم الاولى بالتعليم الابتدائى فيرتب المنهج بحيث يتسنى لمن أتم السنة الرابعة بالمدرسة الاولية أن يلحق بالسنة الثالثة الابتدائية . ويقتضى ذلك الا تعلم اللغة الاجنبية قبل السنة الثالثة الابتدائية

ويتمنى المؤتمر أن يكون ترقى التعليم الاولى كفيلا بعد زمن يسير بتحقيق الفكرة السائدة الآن فى الممالك الديمقراطية الحديثة وهى توحيد المدرستين الاولية والابتدائية والاكتفاء بالأولى على أن تكون هى المدرسة العامة لجميع أفراد الشعب

ب ـ يتصل التعليم الاولى بمدارس المعلمين الاولية والمعاهد الدينية والمدارس المتوسطة للزراعة والصناعة والتجارة بفرق اعدادية اختيارية متنوعة تعد لهذه المدارس . ويجب أن يكون من هذه الفرق فرق حفاظ

ج ـ تكون روح التعليم فى السنتين الاولى والثانية من المدارس

الاولية مماثلة لها فى رياض الاطفال

٣ ـ نظام التعليم الاولى ومناهجه :

ا ـ مدة الدراسة الالزامية : ست سنوات من السابعة الى الثالثة عشرة مدة الدراسة الاختيارية فى الفرق الاتمامية : سنتان على الاقل وقد روعى فى هذا التقدير

١ ـ ان هذه اقل مدة يتيسر فيها اعطاء العناصر والضرورية فى التعليم الاولى

٢ ـ انه قبل السن التى ينتهى فيها الطفل من التعليم على هذا النظام لايصح أن ينقطع للعمل

ب — يوافق المؤتمر على نظام التعليم نصف اليومى فى المدارس الأولية بشرط أن تتخذ الوسائل الكافية للتحقق من اشتغال التلاميذ فى نصف النهار الآخر بالاعمال اليدوية وذلك الى أن يحين الوقت الذى يكون فيه هذا التدريب العملى جزءاً من عمل المدرسة الأساسى

ج — يجب أن تكون المناهج مشتملة على المواد الآتية زيادة على ما جاء فى مناهج المدارس الأولية لسنة ١٩١٦ وهى : —

الاعمال اليدوية . الرسم . دروس الاشياء . الموسيقى بالاناشيد . الرياضة البدنية والالعاب . دروس فى التربية الوطنية والتعاون

د — تكون المناهج مرنة بحيث تلائم البيئات المختلفة

٤ ـ التعليم الاولى الراقى .

ثبت من التجربة نجاح المدارس الاولية الراقية للبنات فالمؤتمر يوافق

على تعميم هذه المدارس وتكون مقابلة للفرق الاتمامية الاختيارية للبنين وفي الجهات التي يصعب فيها ايجاد مدرسة أولية راقية تلحق بالمدرسة الاولية فرق اتمامية انسوة بمدارس البنين ويقترح المؤتمر أن يعاد النظر في مناهج المدرسة الاولية الراقية للبنات .

٥ ـ التعليم الاولى للبنات :

ا ـ يكون نظام تعليم البنات والبنين واحدا في جميع المواد عدا الاشغال فيعطى لكل نوع ما يلائمه

ب ـ يرى المؤتمر الا يلجأ الى التعليم المشترك بين الجنسين الا عند الضرورة . ويجب الا تتجاوز هذه الضرورة سن العاشرة .

٦ ـ مدارس المعلمين والمعلمات :

ا ـ تكون مدة الدراسة فى مدارس المعلمين والمعلمات ثلاث سنوات وتعدل مناهجها بحيث يعنى فيها بما يدرس بالمدارس الاولية وما له مساس به

ب ـ الوسائل الوقتية لاعداد المعلمين والمعلمات

١ ـ الاكثار من مدارس المعلمين والمعلمات وتوسيع المدارس الحالية.

٢ ـ زيادة الاقسام الليلية لطلاب المعاهد الدينية وسواهم

٣ ـ انشاء فرق معلمات بالمدارس الاولية الراقية للبنات

جـ ـ استخدام المعلمات لتعليم البنين :

يرى المؤتمر استخدام المعلمات في السنتين الأولى والثانية فى مدارس البنين عند الامكان لان روح التدريس فيهما هي روح رياض الاطفال

د ـ معلم الفرقة ومعلم المادة :

يرى المؤتمر سريان نظام معلم المادة لان وسائل اعداد المدرسين فى الوقت الحاضر ليست كفيلة بأن يقوم كل معلم بتعليم الفرقة جميع المواد

هـ ـ عناية الدولة بالمعلمين

يرى المؤتمر ضرورة اهتمام الوزارة بخلق باحثين اكفاء لدراسة نفسية الطفل والصبي المصري وضرورة انشاء مكتبة كبيرة حافلة بالكتب خاصة بالمدرسين ويلحق بها متحف للنماذج

٧ — اماكن الدراسة :

ا ـ تكون مستوفية الشروط الصحية ويراعي فيها ملاءمتها للبيئة مع الاجتهاد في ادخال العناصر التى تجملها وتساعد على تربية الذوق السليم

ب ـ يرى المؤتمر عدم استئجار أماكن للمدارس إلا عند الضرورة القصوى ويرى وضع سياسة واضحة لبناء جميع المدارس بحيث تتم فى مدة لا تتجاوز ١٥ سنة

جـ ـ لا تكون دراسة كل المواد داخل الغرف بل يجب أن يدرس في الهواء الطلق ما يمكن تدريسه

٨ — الوسائل العملية لتحقيق اجبارية التعليم الاولى :

يرى المؤتمر ضرورة تطبيق قانون الالزام فى كل اقليم تمتد فيه معدات التعليم من حيث الاماكن والمعلمون . بحيث لا يتجاوز ذلك عشر سنوات

٩ . المركزية واللامركزية في ادارة التعليم :

يرى المؤتمر أن تكون ادارة التعليم الاولى لا مركزيه .

ويكون في كل اقليم مجلس خاص للتعليم ينتخب نصف أعضائه من ذوي الكفايات العلمية والادبية وتعين وزارة المعارف النصف الا خر

ويكون لهذه المجالس حرية التصرف فى الاعمال الادارية والمالية وفى المسائل الفنية التى لا تتضارب مع السياسة العامة للتعليم . ويكون الاشراف العام والتفتيش لوزارة المعارف

ويلح المؤتمر فى تعديل قانون مجالس المديريات من حيث اشرافها على التعليم

١٠ - توزيع النفقات :

يوافق المؤتمر على ان تقوم وزارة المعارف بنفقات اعداد المعلمين والمعلمات والتفتيش العلمى والصحى والكتب والادوات المستهلكة ومرتبات الموظفين

وتقوم الاقاليم ببناء الاماكن اللازمة المدارس وتأثيثها

١١ - رغبات عامة :

١ ـ نظراً لانتشار الامراض الطفيلية خصوصاً الانكلستوما والبلهارسيا بين طلبة المدارس وتأثيرها السيء باعتياقها نمو الجسم والعقل يرى المؤتمر انه من الضرورى معالجة التلاميذ من هذه الامراض عند التحاقهم بالمدارس

٢ ـ يجب أن يعنى بالتربية الخلقية في المدرسة بكل الوسائل الممكنة كاحكام اختيار المدرسين والاعتماد على القصص والعمل على خلق جو صالح بالمدرسة تنمو فيه الفضيلة .

٣ ـ يود المؤتمر أن تعني وزارة المعارف بأنشاء هيئة فنية تقوم بعمل احصاءات دقيقة وتجارب عملية عن التعليم لتسهل مهمة الباحثين فى ذلك.

٤ ـ يرجو المؤتمر ان تقدر الحكومة اهمية عمل المدرس تقديرا كافيا يهون عليهم اعباء الحياة

* * *

هذه هى أعمال المؤتمر الذي يعد باكورة ناجحة للمؤتمرات العلمية بمصر وخطوة مباركة فى سبيل الاهتمام بالبحث فى التربية وشؤونها مما يعود على حياتنا بالاسعاد والرقى . وانا نرجو أن يكون هذا العمل طيب الثمر حميد الأثر جليل النفع للبلاد

فهرس

صفحة

٣٠٧ مؤتمر التعليم الاولى

٣١٥ برنامج الاعمال

الجلسة الاولى

٣١٩ خطبة رئيس المؤتمر

٣٢١ خطاب صاحب المعالى وزير المعارف

٣٢٢ خطبة محمد نصار بك : الغاية من التعليم الاولى

٣٢٩ مقالة مدام سان بوان . كلمة عامة عن التعليم

٣٥٥ خطبة عبدالله امين افندي : الغاية من التعليم الاولى

٣٦١ خطبة عبد الحميد العجاتى بك : مشكلة التعليم الاولى

٣٦٧ خطبة امين مرسى قنديل افندى : الغاية من التعليم الاولي

الجلسة الثانية

٣٧٤ خطبة الشيخ مهدى خليل : مدارس المعلمين

٣٨٣ خطبة الشيخ سباعي بيومى : الوسائل الوقتية لاعداد المعلمين والمعلمات

٢٩٠ خطبة الشيخ محمد حسن الفقى

٣٩٢ خطبة السيدة املى عبد المسيح : وسائل التربية الخلقية فى المدارس الاولية

١٩٨ خطبة الدكتور محمد خليل عبد الخالق : الامراض المتوطنة عقبة كؤود فى سبيل التعليم والتغلب عليها ضرورة لازمة

صفحة

الجلسة الثالثة

٤٢٢ خطبة جناب المستر روب : تحقيق اجبارية التعليم وتوزيع نفقاته على الامة
٤٢٨ خطبة فضيلة الشيخ محمد نصار بك : التعليم الاولى الراقى والفرق الاضافية بالمدارس الاولية والراقية
٤٣٤ خطبة المستر والز : مقترحات عامة
٤٣٨ خطبة شفيق افندي غربال : هل يكون نظام تعليم البنات هو نفس نظام تعليم البنين
٤٤٥ خطبة السيدة نبوية موسى : تعليم البنات وعلاقته بتعليم البنين
٤٥١ خطبة امير بقطر افندى : التعليم المشترك بين الجنسين
٤٦١ خطبة محمد على المجذوب افندى : التربية المشتركة

الجلسة الرابعة

٤٧٢ خطبة احمد فهمى العمروسي بك : تربية الذوق السليم
٤٨٥ خطبة حبيب جورجي افندي : تربية الذوق السليم
٤٨٩ خطبة شفيق زاهر افندى : تربية الذوق السليم
٤٩٥ خطبة المستر كليلند

الجلسة الخامسة

٤٩٦ خطبة عبد الحميد حسن افندي : مناهج التعليم الاولى
٥٠٨ خطبة عبدالله امين افندي : مناهج التعليم الاولي
٥٢١ خطبة فضيلة الشيخ احمد امين : التربية الخلقية

صفحة

٥٢٧ خطبة محمد فريد ابو حديد افندى : شروط اماكن الدراسة

الجلسة الختامية

٥٣٥ خطبة احمد فهمى القطان بك : تجارب عملية فى التعليم الاولى
٥٤١ خطبة الدكتور احمد عبد السلام الكردانى : عناية الدولة بالمعلمين
٥٤٧ خطبة محمد نصار بك : الادارة العامة
٥٥٦ خطبة محمد عبد الواحد خلاف افندى : الادارة العامة
٥٦٤ خطبة الدكتور سيد كامل بك : مركزية أولا مركزية التعليم
٥٦٩ خطبة امين ابراهيم كحيل افندى
٥٧١ خطبة احمد شفيق باشا
٥٧٩ خطبة صاحب الفضيلة الشيخ عبد العزيز جاويش
٥٨٨ الكلمة الختامية
٥٩٠ قرارات مؤتمر التعليم الاولى